# الفصل الرابع:

# موازنة بين

# شرح يعقوب بن أحمد بن حاجى عوض

# وبعض شروح الكافية

واشتمل على ما يأتى:

أولا - كلمة موجزة عن الشروح المختارة.

ثانيا - أوجه الاتفاق بين هذه الشروح.

ثالثا: أوجه الاختلاف.

رابعا: مع الشواهد فى الشروح المختارة.

خامسا: نماذج من الشروح المختارة.

## موازنة بين شرح يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض وبعض من شروح الكافية

تناول المقدمة الكافية لابن الحاجب أكثر من مائة وثلاثين عالما بالشرح، وقد اخترت من بين هذه الشروح أربعة شروح لمقارنتها وعقد موازنة بينها وبين شرح يعقوب بن أحمد وهذه الشروح هي:

١ - شرح ابن الحاجب على الكافية.

٢ - شرح الرضي على الكافية.

٣ - الوافية لركن الدين الحسن محمد الإستراباذي وهو المعروف بالشرح المتوسط.

٤ - شرح جلال الدين الغجدواني.

وإنما اخترت هذه الشروح لأن الأول منها وهو شرح ابن الحاجب أول شرح لها فهو الذي فتح مغلقها وأزال مبهمها، فابن الحاجب صاحب المتن وهو أعلم بمراده في الكافية.

وأما الثاني: فلأنه أهم شروح الكافية على الإطلاق وأكثرها شهرة.

وأما الثالث والرابع فلكثرة نقل الشارح - رحمه الله - عنهما حيث أفسح لأقوالهما مجالاً كبيراً في شرحه.

أولا: كلمة موجزة عن الشروح المختارة.

أولا: شرح ابن الحاجب: هذا الشرح غاية في الإيجاز، فابن الحاجب يكتفي بالتعليق المختصر دون الخوض في التفصيلات، إلا إذا اقتضى المقام ذكر الخلاف في المسألة التي يتناولها، فكان نتيجة ذلك أن ابتعد عن إيراد الأمثلة، فجاء الشرح قليل الشواهد، وقد قام بتحقيقه:

أ. د/ جمال عبد العاطي مخيمر، ونال به درجة العالمية الدكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة.

ثانيا: شـــرح الرضـــي: يعتبر هذا الشرح من أهم شروح الكافية، وأكثرها شهرة، وأوسعها مادة علمية، وطبع هذا الشرح عدة طبعات منها طبعة في جزأين، عليها حاشية للسيد الشريف الجرجاني، وقد قام بتحقيقه د/ يوسف حسن عمر، لكن هذه الطبعة لم تتيسر لكثير من الباحثين، وطبع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في أربعة مجلدات، قام بتحقيق القسم الأول في مجلدين د / حسن الحفظي، وحقق القسم الثاني في مجلدين د / يحيى بشير، سنة ١٤٠١ هـ / ١٩٩٦ م، والأصل رسالتان نيل بهما الدكتوراه، وطبع أيضا بعناية د/ إميل يعقوب، في دار الكتب العلمية سنة ١٩٩٨ م، في أربعة أجزاء.

ثالثا: الوافية لركن الدين بن شرف شاه الإستراباذى (الشرح المتوسط)، جاء ركن الدين بعد الرضى بزمن يسير فقام بشرح الكافية ثلاثة شروح:

الشرح البسيط: وقام بتحقيقه د/ عبد المنعم على سعيد، ونال به درجة العالمية الدكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة.

الشرح المتوسط: وقد حققه د/ خالد فائق أحمد محمود، ونال به درجة العالمية الدكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة.

الشرح الصغير: وهو مخطوط بدار الكتب برقم ٣٢٤، ميكروفيلم برقم ١٨٨٧.

رابعا: شرح جلال الدين الغجدوانى: ثم جاء جلال الدين الغجدوانى بزمن يسير أيضا فقد توفى سنة ٧٢٠ هـ، فوضع لنفسه منهجا خاصا سار عليه، حيث أخذ العهد على نفسه بمناقشة أصحاب الشروح السابقة عليه بما فيهم ابن الحاجب، وقد نبه على ذلك فى مقدمة كتابه حيث يقول ص (٤): "... ثم إنى شرطت على نفسى أن لا أتعرج إلى استكثار السؤال والجواب، سوى ما يتوقف عليه شرح هذا الكتاب..."

وقد قام بتحقيق هذا الشرح د/ محمد أحمد حسن رشوان، ونال به درجة العالمية الدكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.

ثانيا: أوجه اتفاق بين هذه الشروح.

١ - أنها جميعا تشرح كتابا واحدا هو المقدمة الكافية.

٢ - إيراد نص ابن الحاجب فى مقدمته ثم إتباعه بالشرح والتعليق.

٣ - التزام أصحاب هذه الشروح بمنهج ابن الحاجب فى تقسيم أبواب الكافية.

٤ - لا يكتفى أصحاب هذه الشروح بما فى المقدمة الكافية، بل يتوسعون فى إيراد الأدلة والأمثلة، مع ذكر التفصيلات والخلافات إن وجدت، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن الحاجب فى مبحث الحروف المشبهة بالفعل: "وليت للتمنى، وأجاز الفراء: ليت زيدا قائما"[1].

شرح هذا ابن الحاجب فقال[2]: "قوله (وليت للتمنى) يعنى لإنشاء التمنى، قوله: (وأجاز الفراء ليت زيدا قائما) بنصب الجزأين معا؛ لأنها بمعنى أتمنى، وأجاز الكسائى على إضمار (كان) والذى أوقعهما فى ذلك قول الشاعر:

---

(١) انظر: المقدمة الكافية ص ٢٢٤.

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٧٥/٣.

يا لَيْتَ أيّامَ الصِّبا رَوَاجِعا [1]

وهو عند البصريين حال من الضمير المقدر في الخبر، أي: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا، أي: حاصلة لنا في حال كونها رواجعا، ويضعف قول الفراء بأنه يلزمه مثله في (كأن) و(لعل) ولا قائل به، ويضعف قول الكسائي بأن إضمار (كان) ليس بقياس، ولو جاز لجاز: إنّ زيداً قائماً، بمعنى: يكون قائما، أو: كان قائما، وتأويل البصريين أسدّ لأنه لو كان نصبا - وهو على خلاف القياس واستعمال الفصحاء - كان مردودا، فكيف وهذا التأويل الظاهر؟.

وقد جاء: ليت إن قائم، لما كانت بمعنى أتمنى، وهذا مما يقوى قول الفراء، ويجوز أن يقال: إنها دخلت على ما هو في تأويل المصدر وهو على أصلها، والخبر محذوف كأنه قيل: ليت قيام زيد حاصل، واستغنى باسمها وخبرها كما استغنى في: علمت أنّ زيداً قائم ".

وشرح هذا الرضي فقال: " قولـه: (وليت للتمنى... إلى آخره) قد مضى شرحه في أول هذا الباب " [2].

قال الرضي في أول الباب [3]: " ويجوز عند الفراء نصب الجزأين بـ (ليت) نحو: ليت زيدا قائما؛ لأنه بمعنى تمنيت، ومفعوله مضمون الخبر مضافا إلى الاسم، أي: تمنيت قيام زيد فنصبت الجزأين، كما ذكرنا في علة نصب أفعال القلوب لهما، ومن ثمّ جاز: ليت أن زيدا قائم، كما جاز: علمت أن زيدا قائم، فهي عنده كأفعال القلوب في العمل سواء، واستشهد الفراء بقولـه:

يا لَيْتَ أيّامَ الصِّبا رَوَاجِعا

والبصريون يحملون (رواجعا) على الحالية وعامله خبر (ليت) المحذوف، أي: يا ليت أيام الصبا لنا رواجع، والكسائي يقدر (كان) أي: يا ليت أيام الصبا كانت رواجع، وهو ضعيف؛ لأن (كان) و(يكون) لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم: إن خيرا فخير.

ويجوز عند بعض أصحاب الفراء نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضا، كما رووا عنه عليه الصلاة والسلام: «إنّ قعرَ جهنمَ لسبعين خريفا» [4]، وأنشدوا:

---

(١) من الرجز المشطور للعجاج في: ملحق ديوانه ص ٤٠٥، وبلا نسبة في: الكتاب ١٤٢/٢، وابن يعيش ٨٤/٨، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٤/١، والتخمير ٢٨٩/١، والرضي ٣٤٩/٤، وغير ذلك.

(٢) انظر: شرح الرضي ٣٩٣/٤.

(٣) انظر: شرح الرضي ٣٤٩/٤.

(٤) الحديث في: صحيح مسلم. كتاب الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة ١٨٧/١.

كَـــانَّ أُذُنَيْـــهِ إذا تَشَـــوَّفَا ::: قَادِمَـــةً أو قَلَمـــاً مُحَرَّفَـــا [1]

وذلك أن اسم (كأنّ) مشبه، وخبره مشبه به، فهما مفعولان لـ (شبهت) الأول مفعول بلا جارّ، والثانى مفعول بحرف جر.

وليس ما قالوا بمشهور، وقد رُدّ على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت، وقال الممدوح:

الصواب: تحسب أذنيه إذا تشوفا قادمة.

فنقول: إن (ليت) متضمنة معنى الفعل، بخلاف أفعال القلوب، فإنها أفعال صريحة، فلا تصل بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزأين، بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمّنه (ليت) وأما نحو قوله:

يـــا لَيْـــتَ أنى رُسَـــيْعاً فى غَـــنَمْ ::: والخرج منها فـــوق كِـــرْدَاد أجَـــمّ [2]

فـ (أنّ) مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين، لا أنها مفعول (تمنّيت).

وينبغى على ما ذهب إليه الأخفش فى نحو: علمت أن زيدا قائم، من تقدير المفعول الثانى أن يقدر أيضا ههنا خبر (ليت) والاعتراض كالاعتراض.

وأجاز الأخفش قياس (لعل) فى مجىء (أنّ) المفتوحة بعده على (ليت) نحو: لعل أن زيدا قائم، ولم يثبت.

وأما نصب باقى أخوات (ليت) للجزأين فممنوع، والمروى: «إن قعر جهنم لسبعون خريفا»، وأما قوله: كأن أذنيه... البيت، فقد ذكرنا أنه مخطئ فيه [3].

وشرح هذا صاحب الشرح المتوسط فقال [3]: قوله: (وليت للتمنى وأجاز الفراء ليت زيدا قائما) أى: ليت تستعمل للتمنى كقوله تعالى:{يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ} [4] وجوز الفراء: ليت زيدا قائما، إجراء له مجرى (أتمنى) وجوزه الكسائى أيضا لكن بتقدير (كان) أى: ليت زيدا كان قائما، فـ (قائما) فى المثال المذكور حال عند الفراء، وخبر (كان) عند الكسائى، والذى حملهما على ذلك قول الشاعر:

يا لَيْتَ أيامَ الصِّبا رَوَاجِعا

وأجيب عنه بأن (رواجعا) منصوب على الحال من الضمير المقدر فى الخبر

---

(١) من الرجز لمحمد بن ذويب فى: الخزانة ١٠/٢٣٧، وانظره فى: الخصائص ٢/٤٣٢، والأشمونى ١/٢٧٠.

(٢) من الرجز انظره فى: الخزانة ١٠/٢٤٤.

(٣) انظر: الشرح المتوسط ص ٤٩٠.

(٤) سورة الأنعام من الآية (٢٧).

المحذوف، أي: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا، والذي يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزأين في (كان) و(لعل) وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز: إن زيدا قائما، على تقدير (كان) ".

وشرح هذا العجدواني فقال [1]: " قوله: (وليت للتمني)... طلب المُنية، وهو أن يقدر إنسان في نفسه ما يريد وقوعه ممكنا كان أو محالا، والفرق بين التمني والترجي أن الأول يكون في الممكن وغيره، والثاني لا يكون إلا في الممكن، كذا في بعض حواشي المفصل، وقد أجاز الفراء: ليت زيدا قائما، بنصب الجزأين معا، لأن (ليت) بمعنى: أتمنى، وهو يتعدى إلى مفعولين، والكسائي ينصب الجزأين معا لكن بإضمار كان والذي دعاهم إلى ذلك قول الشاعر:

يا لَيْتَ أيامَ الصِّبا رَوَاجِعَا

قال المصنف في شرح المفصل في باب المرفوعات: للناس فيه ثلاثة مذاهب: أحدها: وهو مذهب البصرية: أنها نصب على الحال وخبر (ليت) محذوف فيكون (رواجعا) حالا عن (الأيام) و(ليت) يعمل في الحال لتضمنها معنى الفعل، الثاني: مذهب الفراء: أن (ليت) ينصب الاسمين جميعا، على لغة بعض العرب، لأن (ليت) بمعنى: تمنيت، وهم يقولون: تمنيت زيدا قائما فكذلك ههنا، والثالث: مذهب الكسائي أنه منصوب بإضمار (يكون) لأن إضمار (كان) كثير في كلامهم.

ومذهب البصريين أولى إذ قد ثبت حذف الخبر مع إرادته، وهو عين ما حكموه عليه، وأما مذهب الفراء فلم يثبت أن (ليت) عاملة نصبا في الجزأين، فيحمل عليه البيت، ولا يثبت ذلك، ومذهب الكسائي - وإن كان خيرا من مذهب الفراء؛ لثبوت إضمار (كان) في مواضع - إلا أن مذهب البصريين أولى؛ لكثرة حذف الخبر وقلة إضمار (كان)، وأيضا يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزأين في (كأن) و(لعل)، وعلى ضعف قول الكسائي: عدم جواز أن زيدا قائما، على تقدير (كأن) كذا ذكره المصنف في الشرح ".

وشرح هذا الشارح يعقوب بن حاجي عوض فقال [2]: " وأجاز الفراء: ليت زيداً قائماً، بنصب الجزئين معا، بتضمين (ليت) معنى فعل من التمني، فكأنه قيل: أتمنى زيداً قائما، وأجازه الكسائي أيضا لكن على تقدير أن يكون (قائما) خبرا لـ (كان) المحذوفة، وخبر (ليت) محذوف به، أي: ليت زيداً كان قائما، والذي أوقعهما في ذلك قول الشاعر:

يا لَيْتَ أيامَ الصِّبا رَوَاجِعَا

---

(١) انظر: شرح العجدواني ص ٥٦٩.
(٢) انظر: قسم التحقيق.

وفيما ذهبا إليه ضعف ظاهر، مع أنه لا دليل لهما في هذا البيت لاحتمال أن يكون نصب (رواجعا) على الحال من الضمير المقدر في الخبر، أي: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا، أي: حاصلة لنا في حال كونها رواجعا، والعامل فيها خبرها، ويجوز أن يكون معنى التمني، فحينئذ يكون حالا من الأيام نفسها، ووجه ضعف قول الفراء مخالفته القياس واستعمال الفصحاء، مع أنه لو صح لزم مثله في (كأنّ) و(لعلّ) ولا قائل به، ووجه ضعف قول الكسائي - وإن كان خيرا من قول الفراء لثبوت إضمار (كان) في مواضع في كلامهم - أنه لا يجوز إضماره إلا فيما اشتهر استعماله لتكون الشهرة دليلا عليه، فإن قلت: قد جاء: ليت إن زيداً قائم، بمعنى أتمنى، وهذا مما يعضد قول الفراء. قلت: يجوز أن يقال إنها دخلت على ما هو في تأويل المصدر وهي باقية على أصلها والخبر محذوف، كأنه قيل: ليت قيام زيد حاصل، واستغنى باسمها وخبرها كما في باب: علمت أن زيداً قائم".

٥ - توجيه كلام ابن الحاجب في المقدمة الكافية، ومن أمثلة ذلك:

## أولا: شرح الرضي:

١ - عرف ابن الحاجب الكلام بأنه "ما تضمن كلمتين بالإسناد"[(١)]، قال الرضي: "وإنما قال: (بالإسناد) ولم يقل: (بالإخبار) لأنه أعم؛ إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي..."[(٢)].

٢ - في باب الفاعل عرفه ابن الحاجب بقوله: "... وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه..."[(٣)]، قال الرضي: "... ولم يقل: ما أخبر بالفعل عنه، ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي نحو: بعتُ، وهل ضرب زيدٌ؟ ونحوه، قوله: (أو شبهه) يعني به اسمي الفاعل، والمفعول والصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل، ولم يقل: (أو معناه) فيدخل الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير نحو: (زيد قدامك) أو (في الدار) أو الظاهر نحو: زيد أمامك غلامُه؛ لكون الرافع في الحقيقة عنده: الفعل أو اسم الفاعل المقدر، خلافا لمن قال: إنه الظرف والجار..."[(٤)].

٣ - في مبحث تقديم الخبر وجوبا قال ابن الحاجب: "وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام..."[(٥)]، قال الرضي: "وإنما قال: (الخبر المفرد) لأنه إن كان جملة متضمنة

---

(١) انظر: المقدمة الكافية ص ٥٩.
(٢) انظر: الرضي ٣٢/١.
(٣) انظر: المقدمة الكافية ص ٦٨.
(٤) انظر: الرضي ١٦١/١.
(٥) انظر: المقدمة الكافية ص ٧٨.

لما يقتضى الكلام لم يجب تقديمه نحو: زيد من أبوه؟ إذ الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل، بحيث لا يتقدم عليها أحد ركنى تلك الجملة، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرّة لمعناها... »[1].

ثانيا: الشرح المتوسط:

١ - فى مبحث تعريف الكلام قال صاحب المتوسط: « قوله: (ما تضمن كلمتين) شامل لمثل: غلام زيد، وخمسة عشر، فلما قال: (بالإسناد) خرج عنه مثل: غلام زيد؛ لأن مثل (غلام زيد) وإن كان متضمنا لكلمتين، لكنه ليس بإسناد؛ لأن المراد بالإسناد نسبة أحد الجزئين إلى الآخر؛ ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها، نحو: قام زيد، وأكرم امرٌ للمخاطب... ومثل (أكرم) كلام تضمن كلمتين وإن لم يتركب من كلمتين ولهذا قال: (تضمن كلمتين) ولم يقل (تركب)؛ لأنه لو قال (تركب) لزم أن يكون الأمر خروجاً عن الحد لأن التركيب يقتضى وجود الجزئين، والتضمن لا يقتضى كما فى قوله (أكرم) لأن فيه أحد الجزئين غير موجود حينئذ »[2].

٢ - فى مبحث خواص الاسم قال ابن الحاجب: « من خواصه دخول الجر »[3]، قال صاحب المتوسط: « وإنما قال: (دخول الجر) ولم يقل: (دخول حرف الجر) لأن حرف الجر قد يدخل الفعل على سبيل الحكاية كما يقال: زيد مرفوع بقام فى قولنا: قام زيد، وفيه نظر؛ لأن المراد بـ (قام) ههنا لفظه فيكون اسما، فالأولى أن يقال: إنما قال (دخول الجر) ولم يقل: (دخول حرف الجر) ليشمل جر المضاف إليه »[4].

ثالثا: شرح الفجدوانى:

١ - فى مبحث تعريف الكلام قال الفجدوانى: « واختار لفظ (تضمن) على (تركب) لأنه متعد بدون صلة (من) واختار (الإسناد) على (الإخبار) ليدخل الأمر والنهى وشبههما حيث لا إخبار فيهما »[5].

٢ - فى باب التنازع قال ابن الحاجب...: « وقد يكون فى الفاعلية مثل: ضربت وأكرمنى زيد، وفى المفعولية مثل: ضربت وأكرمت زيدا، وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين

---

(١) انظر: الرضى ١/٢٣١.
(٢) انظر: الشرح المتوسط ص ٧.
(٣) انظر: المقدمة الكافية ص ٦٠.
(٤) انظر: الشرح المتوسط ص ١٢.
(٥) انظر: الفجدوانى ص ٩.

"[1]. قال العجدواني: " وإنما قال (في الفاعلية، أو المفعولية) ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور كقولك: تُدحرج وذهب بالحجر " [2].

٣ - في مبحث الحروف المشبهة قال ابن الحاجب: " ولعل للترجي " [3].

قال العجدواني: "... والمصنف إنما قال كذلك بناءً على الغالب، يعني: غلب استعمال (لعل) في توقع مرجو... " [4].

رابعا: شرح يعقوب بن أحمد حاجي عوض.

١ - في مبحث تعريف الكلام قال ابن حاجي عوض: " وإنما قال (بالإسناد) ولم يقل (بالإخبار) ليشتمل التعريف الكلام الانشائي من الأمر والنهي وغيرهما، والمراد من التضمن التركيب وأما اختياره (التضمن) دون (التركيب) فلاحتياجه إلى حرف الجر وهو (من)... " [5].

٢ - في مبحث الفاعل عرفه ابن الحاجب بأنه: " ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به " [6]، فقال ابن حاجي عوض: " وإنما اختار (الإسناد) دون (الاخبار) لئلا يخرج عنه فاعل مثل الأمر والنهي؛ لأن فيهما إسنادا لا إخبارا، وإنما قال (ما أسند) ولم يقل (اسم أسند) ليتناول ما ليس باسم صريح في الظاهر بالتباذر نحو: سرني أن يجيئني حبيبي، فلو قال كذلك لخرج مثل ما هذا فيه عن التعريف مع كونه منه " [7].

٦ - إيراد الاعتراضات والاستدراكات على ابن الحاجب:

أولا: شرح الرضي لا يكاد تخلو صفحة من صفحاته إلا وفيها استدراك، أو اعتراض على ابن الحاجب ومن أمثلة ذلك:

١ - عند شرحه لتعريف ابن الحاجب للكلمة وأنها (لفظ وضع لمعنى مفرد) قال الرضي: "... وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا إلى قوله (لمعنى) لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى؛ إلا أن يفسّر الوضع بصوغ اللفظ مهملاً كان أو لا، ومع قصد التواطؤ أو لا، فيحتاج إلى قوله (لمعنى) لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم... ثم تابع

(١) انظر: المقدمة الكافية ص ٧٠.
(٢) انظر: العجدواني ص ٩٠.
(٣) انظر: المقدمة الكافية ص ٢٢٤.
(٤) انظر: شرح العجدواني ص ٥٧٠.
(٥) انظر: ص ٢٩ من قسم التحقيق.
(٦) انظر: المقدمة الكافية ص ٦٨.
(٧) انظر: قسم التحقيق.

الرضي إيراد اعتراضه فقال: "... ولو قال: الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه أيضا الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعه "[1].

٢ - عند حديثه عن تعريف الكلام وأنه (ما تضمن كلمتين بالإسناد) قال الرضي: "... وكان على المصنف أن يقول: بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته؛ ليخرج بـ (الأصلي) إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو (أقائم الزيدان) فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال، وليخرج بقوله: (المقصود ما تركب به لذاته): الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصفة، والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلها جملا والإسناد الذي في الصلة، والذي في الجملة القسمية؛ لأنها لتوكيد جواب القسم، والذي في الشرطية لأنها قيد في الجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية"[2].

ثانيا: الشرح المتوسط.

١ - في مبحث الممنوع من الصرف وعند شرحه لقول ابن الحاجب: (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير " ها " كمساجد ومصابيح)[3]، قال صاحب المتوسط: "... وإنما قال: (بغير " ها ") لأنها لو كانت بهاء نحو: (صيقلة) لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو: (كراهية) و(طواعية) فكان حكمه حكم المفرد... واعلم أن المراد بالهاء: هاء التأنيث لئلا ينتقض بمثل: (فواره) جمع (فارهة) ولو قال: (بغير هاء وياء النسبة) لكان أولى وأصوب؛ لئلا ينتقض بمثل (مدائني) فإنه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع أنه منصرف "[4].

٢ - في مبحث الممنوع من الصرف وعند شرحه لقول ابن الحاجب: " التركيب شرطه العلمية، وأن لا يكون بإضافة ولا بإسناد مثل (بعلبك) "[5]، قال صاحب المتوسط: " واعلم أنه لو قال: (ولا بأن يكون الثاني صوتا، ولا بأن يكون متضمنا للحرف في الأصل) لكان أصوب حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل (سيبويه) و(خمسة عشر) إذا كان علما في الأصح، فإن قيل: لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا، واختصاص منع الصرف بالمعربات، قلنا: لا حاجة إذاً إلى الاحتراز عن التركيب الإسنادي؛ لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه أحد الأمرين، وهو إما ترك الاحتراز عن التركيب الإسنادي، أو وجوب الاحتراز عن مثل

(١) انظر: شرح الرضي ١/ ٢٢، ٢٣.
(٢) انظر: شرح الرضي ٣١/١.
(٣) انظر: المقدمة الكافية ص ٦٤.
(٤) انظر: الشرح المتوسط ص ٤٦.
(٥) انظر: المقدمة الكافية ص ٦٥.

سيبويه، وخمسة عشر، علماً ". [1]

ثالثا: شرح الغجدواني.

١ - عند شرحه لتعريف ابن الحاجب للفاعل وأنه (ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل: قام زيد، وزيد قائم أبوه)[2] قال الغجدواني: ".... (وقدم عليه)، أي: قدم الفعل أو شبهه على ما أسند أحدهما إليه، والضمير في (عليه) يرجع إلى (ما أسند إليه) وإنما قيد بذلك احترازا عن مثل: زيد قام، فإنه يوهم أن (زيدا) أسند إليه (قام) فيظن أنه دخل في الحد وليس هو فاعلا وإنما هو مبتدأ، ولو طرح هذا القيد من البين لكان أصوب؛ لأن (قام) إنما أسند إلى ما فيه من الضمير،لا إلى (زيد)، ثم أسند (قام) مع ما فيه من الضمير إلى (زيد) لولا عليته إلى المبتدى ". [3]

رابعا: شرح ابن حاجي عوض.

أ - عرف ابن الحاجب الكلمة بأنها (لفظ وضع لمعنى مفرد)[4]، قال الشارح: " قوله: (لمعنى) مستدرك؛ لأن قوله: (وضع) يدل عليه؛ لأنه لا يكون إلا لمعنى، قيل في جوابه: نعم، إلا أن دلالته عليه التزامية، وهي متروكة في التعريفات، قيل: فيه نظر؛ لأن المعنى جزء من مفهوم الوضع، فتكون دلالته عليه تضمنية لا التزامية ". [5]

ب - في مبحث جمع المذكر ذكر ابن الحاجب أن شرط ما يجمع هذا الجمع أن يكون علما يعقل، قال الشارح: " لو ذكر بدل (يعقل): (يعلم) لكان كلامه أشمل وأولى؛ لأنه في القرآن:{فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ} [6] ونحو:{أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ} [7] ولا يوصف (الله) تعالى بالعقل؛ لعدم الإذن الشرعي بخلاف العلم... ". [8]

٧ - كثرة النقل عن ابن الحاجب في شرحه للكافية والمفصل [9].

---

(١) انظر: الشرح المتوسط ص ٥٢.
(٢) انظر: المقدمة الكافية ص ٦٨.
(٣) انظر: شرح الغجدواني ص ٧٦.
(٤) انظر: المقدمة الكافية ص ٥٩.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) سورة الذاريات من الآية (٤٨).
(٧) سورة الواقعة من الآية (٦٤).
(٨) انظر: قسم التحقيق.
(٩) انظر على سبيل المثال: شرح الرضي ١/٣٣، ٥٠، ٥٣، ٧٠، ٣١١، ٢/٥، ١٢، ١٣، ١٤، ٢٧، ٤٧، ٩١، ١١١، ٢٣٥، ٢٤٨، ٢٥٥. انظر: الشرح المتوسط ص ٦، ١٩، ٢٣، ١٣٢، ١٨٩، ٢٣٥، ٢٥٠، ٣٣٤، ٣٧١، ٤٩٢. انظر: شرح الغجدواني ص ٥١، ٨٨، ٩١، ٢٣٢، ٥٥٤، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٢.

٨ - إيراد الألفاظ المنطقية والعبارات الفلسفية والإكثار منها كـ: الحد، والماهية، والدور، والخاصة، والتسلسل، والجنس، والفصل، والنوع، والرسم، والاطراد، والعكس، والمطابقة، وغير ذلك.

٩ - اتفقت هذه الشروح في إيراد العلة للأحكام النحوية تعليلاً يجعل المتلقي مقتنعا اقتناعاً كاملا ومن أمثلة ذلك:

أولا: شرح ابن الحاجب

١ - تعليله لاختصاص الاسم بدخول اللام حيث قال: " وإنما اختص الاسم بذلك لأن التعريف منها حصل بجعل المحكوم عليه معينا عند المخاطب، والأفعال لا تقع محكوما عليها فلم تحتج إلى تعريف، أو لأن الأفعال لا تقع إلا محكوما بها، والأحكام لا تصح أن تكون إلا نكرات في المعنى، فلم تقبل تعريفا " [1].

٢ - تعليله لاختصاص الاسم بالجر حيث قال: " وإنما اختص بالجر أيضا لأن الجر وضع علما للمضاف إليه، والأفعال لا تقع مضافا إليها، فلم يصح دخول الجر فيها " [2].

٣ - تعليله بناء المنادى المفرد المعرفة حيث قال: " وبني على ما يرفع به... وعلة بنائه شبهه بالمضمر معنى ولفظا، فإنه واقع موقعه إذ هو مخاطب معين، ومثله في الإفراد، فأجري مُجراه، وبُني على الحركة إما لأن منه ما يسكن ما قبل آخره، فلو بني على السكون لأدى إلى اجتماع الساكنين، وهو محذور، فوجبت الحركة، وحُمل باقي الباب عليه لأنه منه كراهة أن يخالف به، وإما لأن بناءه عارض فبني على الحركة تنبيها على أن له أصلا في الإعراب " [3].

ثانيا: شرح الرضي

١ - تعليله لاختصاص الاسم بالإسناد إليه حيث قال: " وإنما اختص كون الشيء مسندا إليه بالاسم لأن المسند إليه مخبر عنه، إما في الحال أو في الأصل، ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنا، والحرف لا يدل على معنى في نفسه، ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء

---

انظر: شرح ابن حاجي عوض ص ٣، ٦١، ١٣٤، ٢٤٦، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣٥٠، ٣٥٦، ٤٧٨، ٥٥١، ٦٠٤، ٦١٩، ٦٢٤، ٦٣٨، ٧٤٥، ٧٨٠، ٧٩٦، ٨٥٧، ٨٧٩، ٩٣٨، ٩٧١، ٩٨٥.

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية ٢٣١/١.

(٢) انظر: السابق ٢٣٢/١.

(٣) انظر: السابق ٤١٤/٢، وانظر أيضا على سبيل المثال: ٤١٧/٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٥٥، ٥٧٠، ٥٧١، ٧٠٥، ٧١٥/٣، ٧٢٠، ٧٧١.

بالاسم ". [1].

٢ - تعليله لإعراب جمع التكسير إعراب المفرد حيث قال: "وإنما أعرب الجمع المكسر إعراب المفرد، أي: بجميع الحركات إذا كان منصرفا، لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده، ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل إعرابا، كما في الجمع بالواو والنون". [2].

٣ - تعليله لكسر النون في المثنى وفتحها في الجمع حيث قال: "وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الأصل، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر، وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة، وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة...". [3].

ثالثا: الشرح المتوسط.

١ - تعليله لتقدير الجملة الفعلية في الجواب عن مثل قولك: أقام زيد؟ حيث قال: "وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال: أقام زيد؟ فيقال في جوابه: نعم، أي: نعم قام زيد، فيجوز حذف الفعل والفاعل، ويجوز إظهارهما، وإنما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية وهو: المبتدأ والخبر، ليكون الجواب مطابقا للسؤال". [4].

٢ - تعليله لزوم (أنْ) المفتوحة المخففة إذا دخلت على الأفعال السين، أو سوف، أو قد، أو حرف النفي حيث قال: "ويلزم (أنْ) المخففة المفتوحة إذا دخلت على الأفعال أحد الأمور المذكورة، وبيانه على التفصيل: أنّ الفعل إن كان ماضيا منفيا فلابد من حرف النفي نحو علمت أنْ لا خرج زيد... وإن كان مثبتا فلابد من (قد) لتقريب الماضي من الحال نحو: علمت أن قد خرج زيد، وإن كان الفعل مضارعا مثبتا فلابد من السين، أو (سوف) معه كقوله تعالى: {عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى} [5] وإن كان مضارعا منفيا فلابد من حرف النفي كقوله تعالى: {أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ} [6] و{أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ} [7]، وعلمت أن لن يخرج زيد،

(١) انظر: شرح الرضي ٤٥/١.
(٢) انظر: السابق ٦٨/١.
(٣) انظر: السابق ٧٦/١.
(٤) انظر: الشرح المتوسط ص ٧٢.
(٥) سورة المزمل من الآية (٢٠).
(٦) سورة طه من الآية (٨٩).
(٧) سورة البلد الآية (٧).

وجميع ذلك إما ليكون كالعوض عن تخفيفها، وإما لئلا تلتبس بـ (أن) المصدرية[1].

رابعا: شرح الفجدوانى.

١ - تعليله لعدم جواز وقوع المفعول الثانى من باب (علمتُ) مقام الفاعل حيث قال: ولا يقع المفعول الثانى من باب (علمت) بمعنى لا يقال: عُلم فاضل زيد، حذراً عن فوات فائدة تضمّن (علمت زيدا فاضلا) إياها، وهى: قرط اختصاص هذا الوصف بـ (زيد) توطئة لذكر فضله... أو لأن الثانى من هذا الباب لما كان خبرا عن الأول، ومن حقه التأخير، فلو أقيم مقامه، ومن حقه التقديم، لزم أن يكون الشىء مقدما مؤخرا »[2].

٢ - تعليله لزوم (أنْ) المفتوحة المخففة إذا دخلت على الأفعال السين، أو سوف، أو قد، أو حرف النفى حيث قال: « أعلم أن (أن) المخففة المفتوحة إذا دخلت على الجملة الفعلية فلابد من أحد الأحرف المذكورة؛ لأنه بالتخفيف ذهب منها التضعيف، وملازمتها الأسماء فلما ذهب عنها التضعيف، وصارت بحيث تلى الفعل، بعد أن كانت تلازم الأسماء، جاؤوا بوسائط يفصل بينها وبين الفعل، وهى تلك الأربعة، جبرا لما ظهر من النقصان »[3].

خامسا: شرح ابن حاجى عوض.

١ - تعليله لجعل إعراب المثنى بالألف، والجمع بالواو حال الرفع حيث قال: «... جعل الألف للمثنى والواو للجمع وذلك للتناسب والتعادل، أما التناسب فلأن المثنى قبل الجمع فى الحصول، والألف أيضا قبل الواو فى المخرج، فتناسبا وأعطى السابق للسابق واللاحق للاحق، وأما التعادل فلأن التثنية أثقل من الجمع لكثرتها؛ لاشتراك العقلاء وغيرهم فيها والألف أخف من الواو لكونها أثقل حروف العلة، والجمع أخف لكونه أقل لاختصاصه بأولى العلم، فأعطى الخفيف للثقيل، والثقيل للخفيف للتعادل »[4].

٢ - فى مبحث الممنوع من الصرف قال: « المراد من ألفى التأنيث فى نحو (صحراء) الهمزة المنقلبة من ألف التأنيث، والألف المزيدة قبلها للبناء، إلا أنهما لما كانتا زائدتين معًا ولم تفارق إحداهما الأخرى نسبتا جميعا إلى التأنيث على طريق التغليب، فظهر من هذا أن التغليب إنما وقع بين الفين لا بين الألف والهمزة كما يتوهم »[5].

٣ - تعليله لتقديم الفاعل على سائر المرفوعات بقوله: « وإنما ابتدأ بالفاعل منها لأن الفاعل هو الأصل على الرأى الأصح وما سواه محمول عليه؛ لأن المقتضى للرفع هو

(١) انظر: الشرح المتوسط ص ٤٨٨.
(٢) انظر: شرح الفجدوانى ص ١٠٠.
(٣) انظر: السابق ص ٥٦٥.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.

الفاعلية فلزم أن يكون ما حصل فيه الفاعلية أصل المرفوعات وهو الفاعل فيكون أصلها [1].

١٠ - اتفقت هذه الشروح في إيراد أسلوب المحاورة، وتمثل ذلك في: اقتراض أسئلة أو اعتراضات، ثم توضيحها بالإجابة عليها، وذلك نحو: فإن قلت:...!، أو: فإن قيل:...! أو: لا يقال: كذا... لأنا نقول... وهكذا [2].

١١ - الاعتناء بالحدود والتعريفات اعتناءً تاما مع شرحها وإخراج محترزاتها.

ثالثا: أوجه الاختلاف:

أولا: شرح ابن الحاجب.

أ - أنه أول شرح للكافية فهو الذي فتح مغلقها وأزال مبهمها ونبه الشارحين إليها.

ب - كانت طريقته في الشرح هي المثال الذي سار عليه من جاء بعده، وذلك في الإتيان بعبارة من المتن - وفي بعض الأحيان يأتي بنص المتن كاملا - مسبوقة بلفظ (قوله) ثم إردافها بالشرح والتحليل.

ج - كان كثيراً ما يعبر عن رأيه بصيغة الجمع فيقول: " إنا ذكرنا، إنا قاطعون، إنا نقطع هذا الذي ذكرناه، وهو ما ذكرناه، ونعني، فإنا نفهم، وإنما عنينا، ما أوردناه، ما قدمناه، ما قصدناه، وإنما قلنا، وهكذا [3].

د - كان كثيرا ما يرجح عبارته على عبارة النحاة، وقد تمثل ذلك في أكثر من موضع، منها:

١ - في مبحث المعرب من الأسماء قال: " فالمعرب: المركب الذي لم يشبه مبنيٌ الأصل... وهذا أولى من حد المعرب بأنه: الذي يختلف آخره باختلاف العوامل، فإنه وإن كان كذلك إلا أنه حد الشيء بما هو أكثر التباسا منه، وذلك أن الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره، فلا يليق أن يحد بالشيء الذي الغرض من معرفته معرفتُه، وما هو إلا كمن يحد الفاعل بأنه: المرفوع بالفعل، فإن الغرض من حد الفاعل أن يعرف ليرتفع،

---

(١) انظُرْ: ص ١٦٠ من قسم التحقيق.

(٢) انظُرْ على سبيل المثال شرح ابن الحاجب ١/ ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٤٠، ٢/ ٤٩٧، ٥١٢، ٥١٣. وانظُرْ: شرح الرضي ١/ ٥١، ٥٨، ٧٧، ٩٠، ١١٠، ٣٦/٢، ٦٥، ١٥١، ٢٢١، ٢٣٥، ٣/ ١٠١، ١٠٨، ٢٠٢، ٢٤٣، وغير ذلك كثير، وانظُرْ: الشرح المتوسط ص ٦، ٩، ١٠، ١٧، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٨، وانظُرْ: شرح الغيداني ص ٩، ٢٢، ٣٨، ٨٩، وانظُرْ: ابن حاجي عوض ص ٦٦، ٧١، ٧٣، ٩٠، ٩٨، ١٠٧ وغير ذلك.

(٣) انظُرْ: شرح ابن الحاجب ١/ ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٦٠/٢، ٣٨٣، ٤٠٠، ٤٩٣، ٥٦٥، ٥٨١.

فلا يليق حذه بالرفع ". [1].

٢ - في مبحث الممنوع من الصرف قال: " الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع... هذا الجمع هو أحد ما يقوم مقام علتين، وبيان سببه: أنه صيغة منتهى الجموع، فكأنه جُمع مرتين... وهذا أولى من قول الأكثرين (لأنه جمع لا نظير له في الآحاد)، فإن ذلك منقوض بـ (أفلس) وبابه، وهو أكثر من أن يحصى، فـ (أفعُل) جمع لا نظير له في الآحاد، فكان جديرا بأن يمتنع من الصرف... ". [2].

٣ - في المبحث نفسه وعند كلامه عن علة وزن الفعل قال: " قوله أو يكون في أوله زيادةٌ كزيادته، هذا أولى من قول النحويين (أو يكون غالبا في الفعل) فإنه غير مستقيم لوجهين: أحدهما: أنه ردٌّ إلى جهالة، إذ لا تعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال، والثاني: أنه باطل بـ (أفعَل) فإن (أفعَل) في الأسماء أكثر منه في الأفعال، وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف، فلو كان اعتباره لغلبته في الفعل لم يمتنع (أفعَل) لغلبته في الاسم ". [3].

هـ - لم يهتم ابن الحاجب بالتفصيلات، أو الخوض في الخلافات، بل اكتفى بالتعليق المختصر مع عرض آراء النحاة في كثير من المسائل دون تفصيل، فكان حجم الكتاب صغيراً إذا ما قيس بمولفاته الأخرى ". [4].

و- كان في بعض الأحيان لا يوضح بعض العبارات الواردة في المتن، ويكتفي بإيرادها بلفظها في الشرح دون توضيح، ومن ذلك:

١ - في مبحث المرفوعات قال " قوله: المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية " [5].

٢ - في مبحث التنازع قال " قوله: ويختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول فإن أعملت الثاني أضمرت في الأول على وفق الظاهر ". [6].

٣ - في مبحث المفعول به قال: " قوله: (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً) ظاهر

---

(١) انظُر: السابق ١/٢٣٥، ٢٣٦.

(٢) انظُر: السابق ١/٢٩١.

(٣) انظُر: شرح ابن الحاجب ١/٣١١، وانظُر أيضاً على سبيل المثال: ٢/٣٨٢، ٤١٢، ٥٧٠.

(٤) انظُـــر: ١/ ٣٢٧، ٣٤٠، ٣٤١، ٢ /٤٠٣، ٤٥٥، ٤٨٨، ٥٠٣، ٥٢٩، ٥٤٠، ٦٣٩، ٦٨٨، ٦٩٥، ٧٣٦/٣، ٧٨٩، ٨٣٢، ٨٤٣، ٨٦٦، ٨٧٠.

(٥) انظُر: شرح ابن الحاجب ١/٣٢٢.

(٦) انظُر: السابق ١/ ٣٤٠، ٣٤١.

[1].

ثانيا: شرح الرضي.

أ - كان الرضي يورد عبارة كاملة من متن الكافية ثم يقوم بشرحها على أجزاء، مصدراً كل جزء من شرحه بجزء من المتن.

ب - كان للرضي عدة اراء واختيارات ابتكرها وتفرد بها وخالف فيها المتقدمين، ومن ذلك:

١ - مخالفته لهم في اشتراط أصالة الصفة في منع الصرف فقال: "... وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف... " [2].

٢ - مخالفته لهم في جعلهم عطف البيان قسما مستقلا ورأى إدماجه في البدل، فقال في باب البدل: "... وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه... " [3].

٣ - مخالفته لهم في جعلهم الصفة المشبهة موضوعة للدوام، حيث رأى أنها موضوعة لمجرد الثبوت فقال: "... والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضا موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما... " [4].

٤ - مخالفته لهم في (إذن) حيث قال: " الذي يلوح لي في (إذن) ويغلب في ظني أن أصله (إذ) حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما قُصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي... " [5].

ج - كان الرضي في بعض الأحيان يعرض في موضوع معين لشرح فصل بأكمله في ثنايا فصل آخر يكون ابن الحاجب قد تركه، ومن أمثلة ذلك:

١ - ما ذكره في باب الاستثناء حيث قال: " ولا بأس بأن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الاستثناء وهي انواع... " [6].

٢ - ما ذكره في باب الإضافة حيث ذكر بعض أحكامها فقال: " وقد أخل المصنف

---

(١) انظر: السابق ٤٠٦/٢، وانظر ايضا على سبيل المثال: ٤٠٧/٢، ٤٨٧.
(٢) انظر: شرح الرضي ١١٢/١.
(٣) انظر: السابق ٣٩٧/٢.
(٤) انظر: السابق ٣ /٥٠٠.
(٥) انظر: شرح الرضي ٣٧/٤.
(٦) السابق ٢ /١٤٥ وما بعدها.

ببعض أحكام الإضافة، فلا بأس أن نذكرها، أحدها: حذف المضاف إذا أمن اللبس....

وثانيها: حذف المضاف إليه...، وثالثها: الفصل بين المتضايفين... "[1].

٣ - ما ذكره في آخر باب النعت حيث قال: "ولا بأس أن نذكر بعض ما أغفله المصنف من أحكام النعت وهي أقسام، أحدها: جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات...

وثانيها: تفريق الصفات مع جمع الموصوفات...، وثالثها: قطع الصفة رفعاً أو نصباً...

ورابعها: حذف الموصوف... "[2].

٤ - ما ذكره في مبحث الاسم الموصول حيث قال: "ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الموصول، وأحكام (من) و(ما) و(أي) في الاستفهام وما يناسبها، فنقول... "[3].

ثالثاً: الشرح المتوسط.

أ - أكثر صاحب المتوسط من الاعتراضات والاستدراكات على ابن الحاجب وهذا ظاهر في ثنايا الشرح لا يحتاج إلى دليل.

ب - كان صاحب المتوسط كثيراً ما يذكر جزءاً من المتن ثم يعقبه بالشرح والتعليق، شارحاً ما ذكره وما لم يذكره، ومن ذلك:

١ - في مبحث أقسام الكلمة ووجه انحصارها في هذه الأقسام قال: "قوله: (وهي اسم، وفعل وحرف...) وإنما انحصرت الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة لأن الكلمة لا تخلو من أن تدل على معنى في نفسها، أو لا تدل، فإن لم تدل فهي الحرف، وإن دلت فهي إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أعني: الماضي، والحال، والاستقبال، أو لا تقترن، فإن اقترنت فهي الفعل وإن لم تقترن فهي الاسم "[4].

٢ - عند كلامه على الكلام وما يتألف منه قال: "قوله: (ولا يتأتى ذلك...) إلى آخره، أي: ولا يمكن حصول الكلام إلا في المركب من اسمين، نحو: زيد قائم، أو من فعل واسم، نحو: قام زيد، وإنما لم يمكن حصول الكلام إلا من هذين القسمين لأن التركيب العقلي من الاسم، والفعل، والحرف، لا يزيد على ستة أنواع، وهي: المركب من اسمين، والمركب من فعلين، والمركب من حرفين، والمركب من اسم وفعل، والمركب من اسم وحرف، والمركب من فعل وحرف، والكلام لا يمكن إلا من قسمين من هذه الأقسام الستة وهما:

---

(١) السابق ٢ /٢٨٣ وما بعدها.

(٢) السابق ٢ /٣٣٩ وما بعدها.

(٣) السابق ٣ /١٥١ وما بعدها.

(٤) انظر: الشرح المتوسط ص ٦.

المركب من اسمين، والمركب من فعل واسم، لأن الكلام يقتضى الإسناد، والإسناد يقتضى المسند والمسند إليه؛ لكون الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه، ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة، فالكلام يقتضى المسند والمسند إليه وهما موجودان فى المركب من اسمين؛ لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا إليه، وفى المركب من فعل واسم؛ لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسند إليه، وهما غير موجودين فى البواقى لانتفاء كليهما أو واحد منهما... »[1].

٣ - فى مبحث مفعول ما لم يسم فاعله قال: « قوله (مفعول ما لم يسم فاعله... إلى آخره) اعلم أنه إنما ذكر المفعول الذى لم يسم فاعله لأنه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب إفراده بالذكر؛ لأنه من المرفوعات، ومفعول ما لم يسم فاعله هو: مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقام الفاعل، نحو: ضُرب زيدٌ، وشرطه: أن يُغير صيغة الفعل إلى (فُعل) أو (يُفْعل) أى: التغير المذكور شرط فيها إذا كان العامل فعلا، أما إذا كان اسما نحو: زيد مضروب غلامُه، فليس شرطه، فإن عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا، ويتناول الحدُّ المذكورَ القسمين »[2].

ج - كان أحيانا يرى أنه يحتاج إلى ذكر مقدمة قبل الشروع فى شرح كلام ابن الحاجب، ومثال ذلك: ما ذكره قبل شرحه لقول ابن الحاجب(فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جراً)[3] فقال: « اعلم أنا نذكر مقدمة قبل الشروع فى تفسير هذا الكلام... »[4].

رابعا: شرح الفجدوانى.

أ - أول ما يمتاز به هذا الشرح أن صاحبه وضع لنفسه منهجا خاصا به سار عليه فى شرحه وذلك انه أخذ على نفسه عهداً فى مقدمة كتابه أن يناقش أصحاب الشروح السابقة عليه ثم يفصل بينها، وذلك لما رآه من اعتراضات أصحاب هذه الشروح على ابن الحاجب وهذا واضح فى ثنايا شرحه يكاد لا تخلو صفحة منه[5].

ب - أكثر الفجدوانى من المقابلة بين نسخ الكافية حتى يصل إلى الأصوب منها ومن أمثلة ذلك:

---

(١) انظر: السابق ص ٨.

(٢) انظر: السابق ص ٨١، وانظر أيضا على سبيل المثال: ص٧٢، ٧٥، ٧٨، ٤٧٧، ٤٨٠، ٤٨٤.

(٣) انظر: المقدمة الكافية ص ٦١.

(٤) انظر: الشرح المتوسط ص ٢١.

(٥) انظر: شرح الفجدوانى على سبيل المثال ص ٦، ٧، ٩، ٢٤، ٥٦، ٧٣، ٨٨، ٩٧، ١٠٩، ١١٣.

١ - في مبحث أقسام الكلمة قال: " قوله (لأنها إما أن تدل على معنى في نفسه)[١] وفي بعض النسخ (في نفسها) ولكل وجه، فالضمير في (نفسه) يرجع إلى (معنى) أي: إما أن يدل على معنى حاصل في نفسه، أي: لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك: الدار في نفسها حكمها كذا، أي: لا باعتبار أمر خارج عنها، وأما الضمير في (نفسها) فيرجع إلى (الكلمة) أي: إما أن تدل على معنى في نفس الكلمة، أي: يكون المعنى غير محتاج إلى الخارج منها "[٢].

٢ - ما ذكره في مبحث دخول الفاء في خبر المبتدأ حيث قال: " قوله: (وألحق بعضهم (إنّ) بهما)[٣]، يعني: ألحق سيبويه (إنّ) بـ (ليت) و(لعل) في امتناع دخول الفاء في الخبر، ويعضده رواية بعض النسخ (وألحق سيبويه (إنّ) بهما) "[٤].

ج - استخدم الغجدواني في شرحه الأسلوب الرصين والتعبير الفصيح، فجاء الشرح حاويا العبارات والأساليب القوية، ومن ذلك:

١ - ما ذكره في مبحث المبتدأ والخبر حيث قال[٥]: " فإن قلت: اسم الفاعل في (أقائم الزيدان) لمّا اعتمد على الهمزة عمل في (الزيدان) ومعمول اللفظ لا يكون خبراً... قلت: هذا السؤال لا يتخلص عنه كل قطن ذي دربة إلا بتجشم خرط القتاد[٦] وعرق القربة[٧]...".

٢ - ما ذكره في مبحث اسم التفضيل وقبل أن يشرع في شرح الباب قال[٨]: "... رحم الله امرأ بذل جهده في فتح عويصات الحقائق، وكشف معضلات الدقائق، وتاب على من اعرضه مشكل فقر قراء الأبق، ثم لهج بتظراته الكلية لهج الوابق، وقد لعمري يظهر عند اقتناص المعاني القاصية، العاصية الشريدة، صدق من قال: خلق الله للحروب رجالا، ورجالاً لقصعة ثريد، ثم استمدّ التوفيق من المجمل الجميل في الشروح في تفسير اسم

---

(١) انظر: المقدمة الكافية ص ٥٩.
(٢) انظر: شرح الغجدواني ص ٨.
(٣) انظر: المقدمة الكافية ص ٧٩.
(٤) انظر: شرح الغجدواني ص ١١٧.
(٥) انظر: السابق ص ١٠٥.
(٦) القتاد: بفتح القاف شجر شاكٍ صلبٌ له شوك امثال الإبر وله وُريقة غبراءُ وثمرةٌ تنبت معها غبراء كأنها عصمة النوى (اللسان) (قتد) ٣٥٢٥/٥، وفي مجمع الأمثال ٣٦٧/١ (دون ذلك خرط القتاد)، الخرْط: قشرك الورق عن الشجرة اجتذابا بكفك... يضرب للأمر دونه مانع.
(٧) عرق القربة: في اللسان (عرق) ٢٩٠٣/٤: في حديث عمر: (لا تُغالُوا صَدُقَ النساء، فإن الرجال تُغالي بصدقها حتى تقول: جَشَمتُ إليك عرق القِرْبة) قال الكسائي: عرقُ القربة أن يقول: نصبتُ لك وتكلّفتُ وتعبتُ حتى عرقتُ كعرق القربة، وعرقُها سيلانُ مائها ١٢. هـ
(٨) انظر: شرح الغجدواني ص ٤٦٠.

التفضيل، ليسهل عليّ التقصي عن عهدة المسألة الكحلية، التي هي ألعب بالألباب من سحر لحظات المُكحلات المُصْمِيات، وأذهب بالعقول إلى فيافي الحيرة من دليل دلال الظِّباء المتغنجات الإنسياب، وهو الميسر لكل عسير، وتسهيل الصعاب عليه يسير ".

٣ - ما جاء في مبحث حروف الشرط قال[١]: " قوله: (فالفعل موضع منطلق)[٢] قلت: كان في نسخة سماعي وفي النسخ التي عندي غيرها هكذا، وطالما بقيت فيه أخيرُ من الضب وأذهلُ من الصب، ولم أجد للفاء مرتبطا، وإن ربطته بقوله: (لأنه فاعل انطلقت) حتى يكون هذا القول نتيجة من ذلك القول ليكون التقدير: لأنه فاعل (انطلقت) فيلزم من ذلك أن يكون (انطلقت) موضع (منطلق) فلا معنى له، حتى وجدت في نسخة (وبالفعل موضع منطلق) فتخلصت من الحيرة، وشكرت يد الخيرة "[٣].

د - حرص الغجدواني - كثيرا - على توضيح اللغويات ومعاني الأبيات الشعرية مع إعراب بعض كلماتها زيادة في الإيضاح، ومن ذلك: ما ذكره في مبحث الفاعل في قول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ[٤]

حيث قال: " وبكاه وبكى عليه بمعنى، و(يزيد) غير منون إذ لا ضرورة فيه، و(الضارع) الذي قد ذلّ وضعف و(المختبط) السائل وطالب المعروف (وتطيح الطوائح) أي: تهلك المهلكات، فيكون الطوائح هنا بمعنى المطيحات كما في قوله تعالى:{وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ}[٥] أي: ملقحات، و(ما) في (مما) مصدرية و(من) متعلقة لـ (مختبط) أي: ومختبط من أجل إطاحة الأشياء المطيحة "[٦].

خامسا: شرح ابن حاجي عوض.

أ - حرص ابن حاجي عوض في أكثر الأحيان على الربط بين موضوعات الكتاب، موضحا علاقة كل باب بما قبله، مبينا الحكمة من كون هذا الباب تاليا لما سبقه[٧].

ب - امتاز هذا الشرح بالتنسيق، فنجد ابن حاجي عوض لا يخلط بين الأقوال، بل كان ينبه إلى بداية نقله، مشيراً إلى نهاية المنقول بقوله: كذا في شرح المصنف، كذا قال الفالي،

---

(١) انظر: السابق ص ٦٠٠.
(٢) انظر: المقدمة الكافية ص ٢٣٦.
(٣) انظر أيضا على سبيل المثال: شرح الغجدواني ص١٨٣، ٣٧١، ٣٩٧، ٤٢٣، ٤٧٤، ٥٨٨، ٦٠٢.
(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه: ومختبطٌ مما تُطيح الطوائحُ، وانظر تخريجه من قسم التحقيق.
(٥) سورة الحجر من الآية (٢٢).
(٦) انظر: شرح الغجدواني ص ٨٤، انظر أيضا على سبيل المثال ص ٩٤، ٩٧، ٥٥٥، ٥٥٨.
(٧) انظر: قسم التحقيق.

كذا فى الفجدوانى، كذا فى المتوسط، إلى هنا لفظه، ثم كلامه، انتهى كلامه، وهكذا [1].

ج - اهتم ابن حاجى عوض بالحدود والتعريفات اهتماما ملحوظا، تلمسه فى كل أبواب الكتاب تقريبا، مع الحرص على شرح حدود المصنف الواردة فى مقدمته وبيان محترازاتها [2].

* * * * *

رابعا: مع الشواهد فى الشروح المختارة.

## الشواهد القرآنية

أولا: شرح ابن الحاجب.

وضع ابن الحاجب القرآن الكريم على رأس المصادر التى استشهد بها واستند إليها فى تقنين وتوجيه القاعدة النحوية، وعلى الرغم من قلة الشواهد عامة التى وردت فى الشرح فإنا نجد الشواهد القرآنية مستدلا بها على تأصيل القواعد والأحكام فى كثير من قضايا هذا الشرح، إذ بلغ مجموع ما استشهد به من الآيات الكريمة ستين وسانة آية[3]، وكذلك استشهد بالقراءات القرآنية وإن كانت مخالفة لما عليه النحاة، ومن ذلك ما استشهد به فى مبحث المضاف إلى ياء المتكلم حيث قال: " وقد جاء الإسكان عليها مع الألف إمّا لكون الألف مدا يقوم مقام الحركة فيختص بها، وإمّا لنية الوقوف، وهو فى قراءة نافع فى قوله تعالى:{وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي} [4] وهو عند النحويين ضعيف - [5].

- بل إنه استشهد بالآحاد والشواذ ولم يردها، ومن ذلك:

أ - فى مبحث ضمير الفصل قال: " قوله: وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبر " هذا واضح فيكون قد أخبر عن الاسم الأول بالجملة الابتدائية - وهو الضمير وما نسب إليه - فيقول: كان زيد هو المنطلق، وعليه ما نقل فى غير السبعة:{وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ}[6] وشبهه - [7].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.

(٢) انظر: قسم التحقيق.

(٣) انظر: شرح ابن الحاجب (قسم الدراسة) للأستاذ الدكتور / حمال محيمر ص ٤٤.

(٤) سورة الأنعام من الآية (١٦٢)، وانظر هذه القراءة فى: البحر ٧٠٤/٤.

(٥) انظر: شرح ابن الحاجب ٦١٤/٢.

(٦) الزخرف من الآية (٧٦)، وهى قراءة عبد الله وأبى زيد انظر: البحر ٣٨٨/٩، والدر المصون ١٠٧/٦.

(٧) انظر: شرح ابن الحاجب ٧٠٩/٢.

ب - في باب الظروف قال[1]: " قوله: منها ما قُطع عن الإضافة كـ قبلُ وبعدُ " وكذلك فوق وتحت، وأمام، وشبهه، وإنما بنيت لاحتياجها إلى ذلك المنوى كاحتياج الحرف إلى غيره ولذلك لا تبنى إلا إذا نوى، وإن لم ينو كانت كالمستقلة فتعرب... وفي القراءة الشاذة:{من قبلِ ومن بعدِ} [2].

ج - في مبحث نصب المضارع وعند كلامه على (إذن) قال[3]: "... فإن كان قبلها واو أو فاء فالوجهان، إلا أن الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن قال الله تعالى:{وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ} [4] و{فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ} [5] وقد جاء (وإذن لا يلبثوا) [6] في غير السبعة ".

د - في مبحث جزم المضارع قال[7]: " ولام الأمر اللام المطلوب بها الفعل كقوله تعالى:{لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ}[8] ولا تكون إلا جازمة وتختص بما ليس للمخاطب الفاعل؛ لأن المخاطب الفاعل خص بصيغة الأمر... وقد جاءت داخلة على المخاطب الفاعل قليلا ومنه قراءة شاذة في قوله تعالى:{فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا} [9] ".

- وكان ابن الحاجب ينسب أحيانا القراءة إلى أصحابها وهذا واضح في عدة مواضع، منها:

أ - في مبحث الفاعل عند كلامه على حذف الفعل قال: " وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا... ومنه قوله تعالى:{يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ} [10]، في قراءة ابن

---

(١) انظر: السابق ٧٧٠/٣.

(٢) سورة الروم من الآية (٤)، وهي قراءة أبي السماك والجحدري، وعون العقيلي، انظر: البحر ٣٧٥/٨.

(٣) انظر: شرح ابن الحاجب ٨٦٩/٣.

(٤) سورة الإسراء من الآية (٧٦).

(٥) سورة النساء من الآية (٥٣).

(٦) وهي قراءة ابن مسعود، وبها قرأ أبي، انظر: مختصر شواذ القرآن ص ٨٠، والمحرر الوجيز ٤٧٦/٣، والبحر ٩٢/٧، والدر المصون ٤١١/٤.

(٧) انظر: شرح المصنف ٨٧٩/٣.

(٨) سورة الطلاق من الآية (٧).

(٩) سورة يونس من الآية (٥٨) - عليه السلام - ونسبت هذه القراءة لجماعة منهم: عثمان بن عفان، وأبي، وأنس، والحسن البصري، وأبو رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، والسُّلمي، وقتادة، والجحدري، ورويت عن رسول الله ﷺ. انظر: مختصر شواذ القرآن ص ٦٢، والمحتسب ٣١٢/١، والبحر ٧٦/٦.

(١٠) سورة النور من الآيتين (٣٦، ٣٧).

وأبي بكر بن عياش، بفتح الياء »[1].

ب - في مبحث حروف التنبيه قال: » فمثال (ألا) قولهم: ألا إنّ زيدًا منطلقٌ، ألا قام زيدٌ، قال الله تعالى:{أَلاَ يَا اسْجُدُوا لِلّهِ} [2] في قراءة الكسائي »[3].

ثانيا: الرضي.

بلغت شواهده القرآنية تسعمائة شاهد، مستدلا بها على تأصيل القواعد والأحكام في كثير من قضايا هذا الشرح، ونادراً ما تخلو صفحة من آية أو أكثر، وقد استشهد كذلك بالقراءات القرآنية أحادها وشواذها ومن ذلك:

أ - ما استشهد به في مبحث المضاف إلى ياء المتكلم حيث قال: » قوله: (وفتحت الياء للساكنين) يعني: إذا كان قبل ياء الضمير ألف، أو ياء، أو واو ساكنة، فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به، وذلك لاجتماع الساكنين، وقد جاء الياء ساكنا مع الألف في قراءة نافع:{ومحياىْ ومماتي}[4] وذلك إما لأن الألف أكثر مدا من أخويه فهو يقام مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، وإما لإجراء الوصل مجرى الوقف، ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف، وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها، وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في (فيه) و(لديه) ومنه قراءة حمزة:{وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ} [5] وهو عند النحاة ضعيف »[6].

ب - في مبحث الاسم الموصول وعند كلامه على حذف العائد قال[7]: »... وأما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ، مطلقا، في صلة (أي) كان أو في غيرها، مع الاستطالة أو بدونها، كما قرئ في الشواذ:{على الّذي أحْسَنُ}[8] «.

---

(١) انظر: شرح ابن الحاجب ٣٣٢/١.

(٢) سورة النمل من الآية (٢٥) وهي قراءة: ابن عباس، وأبي جعفر، والزهري، والسلمي، والحسن، وحميد، وقرأ باقي السبعة بالتشديد، انظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١٤٨/٢، والبحر ٢٢٩/٨، والاتحاف ص ٣٣٦، والنشر ٣٣٧/٢.

(٣) انظر: شرح ابن الحاجب ٩٨٥/٣.

(٤) سورة الأنعام من الآية (١٦٢).

(٥) سورة إبراهيم من الآية (٢٢) - عليه السلام - وهي قراءة حمزة، وأجازها أبو عمرو بن العلاء وقراء بها أيضا: يحيى بن وثاب، والأعمش، وجماعة من التابعين، انظر: النشر ٢٩٨/٢، والإتحاف ص ٢٧٢.

(٦) انظر: شرح الرضي ٢٩٥/٢.

(٧) انظر: السابق ١١١/٣.

(٨) سورة الأنعام من الآية (١٥٤)، وهي قراءة الحسن، والأعمش، انظر: الإتحاف ص ٢٢٠.

ج - في مبحث المثنى وعند كلامه على حركة نونه قال[1]: "... وفتح نون التثنية لغة كما في قوله: (العينانا)... وقرئ في الفعل أيضا في الشذوذ:{أتعدانني}[2] وقد تضم أيضا نون المثنى، وقرئ في الفعل في الشواذ أيضا:{نرزقانه}[3]..

ومع استشهاده بهذه القراءات وغيرها[4]، لكنه لا يسلم تواتر القراءات، ومن ذلك:

أ - في مبحث الإضافة عند كلامه على الفصل بين المتضايفين بالمفعول واستشهاده له بقراءة ابن عامر:{قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ}[5] قال: "... وانكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة، ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظروف ثابت مع قلته وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر، وهو عند يونس قياس، والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل، مفعولا كان الفاصل، أو يمينا، أو غيرها، فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا تسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين"[6].

ب - في مبحث عطف النسق عند كلامه على العطف على الضمير المجرور وبعد أن ذكر مذهب الكوفيين القائلين بجواز العطف عليه من غير إعادة الجار مستدلين بقراءة حمزة:{تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ}[7] قال: "... والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفي، ولا تسلم تواتر القراءات"[8].

ثالثا: صاحب المتوسط.

بلغت شواهده القرآنية مائة واثنتين وسبعين آية، وبذلك تكون شواهده القرآنية أكثر من ابن الحاجب، كذلك نجده وقد استشهد بالقراءات القرآنية، ومن ذلك:

أ - في مبحث الفاعل وعند كلامه على حذفه قال: "... ومثله قوله تعالى:{يُسَبِّحُ لَهُ

---

(١) انظر: شرح الرضي ٤١٦/٣.

(٢) سورة الأحقاف من الآية (١٧)، قال أبوحيان: "وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو، وهارون بن موسى عن الجحدري، وسلم عن هشام، بفتح النون الأولى، كأنهم فروا من الكسرتين، انظر: البحر ٤٤٢/٩.

(٣) سورة يوسف - عليه السلام - من الآية (٣٧).

(٤) انظر أيضا على سبيل المثال: شرح الرضي ١٩٣/١، ٤٢/٢، ٦٧/٣، ٢٥٣، ٤٢٩، ٤٤٦، ٤٦٠، ٤٦٣، ١٨/٤، ٣٢، ٤٢، ١٨٧، ٥٢٢.

(٥) سورة الأنعام من الآية (١٣٧)، وانظر: البحر المحيط ٦٥٧/٤.

(٦) انظر: الرضي ٢٩١/٢.

(٧) سورة النساء من الآية (١)، وقرأ بها أيضا النخعي، والأعمش، وقتادة، انظر: معاني القراء ٢٥٢/١ والبحر ٤٩٧/٣، والدر المصون ٢٩٦/٢.

(٨) انظر: شرح الرضي ٣٦٠/٢.

فيها بالْغُدُوّ وَالآصَالِ رِجَالٌ}[1] بفتح الباء على قراءة عاصم، وابن عامر، فـ (رجال) مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف فكأن قائلا قال: من يسبحه؟ فقيل: رجالٌ، أى: يسبحه رجال "[2].

ب - في مبحث النداء قال: " ويجوز حذف المنادى إذا دلّ عليه قرينة؛ لأنه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذف المنادى، ومثاله قوله تعالى:{أَلاَ يَا اسْجُدُوا}[3] أى: ألا يا قوم اسجدوا "[4].

ج - ما جاء في مبحث الحروف الناصبة للاسم (إن وأخواتها) وعند كلامه على (لكن) قال: " وتخفف فتلغى حينئذ كأخواتها، ويجوز ذكر الواو معها كقوله تعالى:{وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا}[5] بتخفيف (لكن) ورفع (الشياطين) في بعض القراءات السبع فرقا بينها وبين (لكن) الذى هو حرف العطف "[6].

وإذا جاءت القراءة مخالفة لما راه صحيحا من آراء النحويين قانه يأخذ في تخريجها على وجه لا يتعارض مع ما اختاره، ومن ذلك:

- في مبحث العطف وعند كلامه على مسألة العطف على الضمير المجرور قال: " إذا عطف اسم على الضمير المجرور أعيد الجار نحو: مررت بك وبزيد؛ لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذى صار كالجزء من الجار، وأما قوله تعالى:{تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ} في بعض القراءات فغير متعين لوقوعه للعطف؛ لاحتمال كون الواو للقسم "[7].

**رابعا: الغجدوانى.**

بلغت شواهده القرانية مائة واثنتين وتسعين اية، وهو بذلك يكون أكثر من ابن الحاجب وصاحب المتوسط في الاستشهاد بالقران الكريم، واستشهد كذلك بالقراءات القرانية، ووقف منها موقفا معتدلا فلم يحمل على القراء ولم يرد قراءاتهم، بل كان يحتج بها كلها، ومن ذلك:

أ - في مبحث المنادى قال: " ويجوز حذف المنادى إذا دلّ عليه قرينة لأنه مفعول فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه، ومثاله قوله تعالى:{أَلاَ يَا اسْجُدُوا} على قراءة

---

(١) سورة النور من الايتين (٣٦، ٣٧).
(٢) انظر: الشرح المتوسط ص ٧١.
(٣) سورة النمل من الآية (٢٥).
(٤) انظر: الشرح المتوسط ص١٥٢.
(٥) سورة البقرة من الآية (١٠٢)، وهى قراءة: ابن عامر، وحمزة، والكسائى. انظر: البحر ٥٢٤/١.
(٦) انظر: الشرح المتوسط ص ٤٩٠.
(٧) انظر: الشرح المتوسط ص٢٧٠ وما بعدها.

الكسائى فإنه يخفف (ألا) ويقف على (يا) ويبتدئ بـ (اسجدوا) بضم الهمزة، والتقدير: ألا يا قوم اسجدوا، والقرينة هى دخول النداء على الفعل - [1].

ب - ما استشهد به فى مبحث الحروف الناصبة للاسم قال: "... قوله: (ويجوز معها الواو) كما فى قوله تعالى:{وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ} بتخفيف (لكن) ورفع (الشياطين) على قراءة ابن عامر وحمزة والكسائى، على ما نص عليه فى (الشاطبية) وإدخال الواو فيه للفرق بينها وبين (لكنْ) الذى هو حرف العطف - [2].

خامسا: ابن حاجى عوض.

وضع الشيخ - رحمه الله - القرآن الكريم على رأس المصادر التى عوّل عليها فنجده قد عدّ الشاهد القرآنى الأساس الأول والمصدر الموثوق به فى التقعيد واستخلاص قواعد النحو، فعنى - رحمه الله - بالشواهد القرآنية والقراءات المختلفة، لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة ومن ثَمّ فقد بلغ عدد الآيات التى استشهد بها فى الشرح ثلاثمائة وثمانين آية، وأكثر الآيات مسوقة للاستدلال على قاعدة نحوية، وهى بين يدى القارئ والكتاب ملئ بذلك [3].

* * * * *

## الحديث الشريف

أولا: ابن الحاجب.

لم يستشهد ابن الحاجب بالحديث النبوى الشريف - وإن استشهد به فى كتبه الأخرى - وقد استشهد - رحمه الله - بأقوال الصحابة - رضى الله عنهم - ومن ذلك:

أ - فى مبحث أفعال القلوب وعند حديثه عن خصائصها ومنها " أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشىء واحد، مثل: علمتنى منطلقا، أى: علمت نفسى، وعلمتك فعلت كذا، أى: علمت نفسك، استدل بقول السيدة عائشة - رضى الله عنها - فقال[4]: "وسلم: (لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) [5].

---

(١) انظر: شرح الفجدوانى ص١٨٢.

(٢) انظر: السابق ص ٥٦٩.

(٣) سبق أن تحدثت عن موقف الشارح من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، انظر: الفصل الثانى (الشرح وقيمته العلمية) المبحث الخامس (شواهده) من قسم الدراسة.

(٤) انظر: شرح ابن الحاجب ٩٠٣/٣.

(٥) تمامه (لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان) انظر: صحيح مسلم كتاب الزهد والرقائق

ب - في مبحث حروف الجر وعند حديثه عن حروف القسم قال: " وفي (لا ها الله ذا) لغتان: قطع الهمزة، ووصلها، فيجيء في ألف قولك (ها) وجهان، حذفها ومدها، وفيه قولان أحدهما قول الخليل: إن (ذا) مقسم عليه، كأنه قيل: للأمر ذا، فحذف الأمر لكثرة الاستعمال، والثاني: وهو قول الأخفش: إن (ذا) من جملة القسم توكيدا، كأنه قال: ذا قسمي، والذي يدل عليه أمران: أحدهما: أنهم يذكرون المقسم عليه بعده، فيدل ذلك على أن ما تقدم عليه غيره، والثاني: أنهم يأتون بالمقسم عليه نفيا، ولو كان ذلك بمعنى المقسم عليه، لكان المقسم عليه مطابقا، وأما ما في الحديث من قول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - " لا ها الله إذن لا تعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن دين الله فيعطيك سلبه "[1] فقد حمله بعض النحويين على أنه غلط من الرواة؛ لأن العرب لا تقول (لا ها الله) إلا مع (ذا)... "[2].

ج - في مبحث حروف الإيجاب استشهد بقول عبد الله بن الزبير - رضي الله عنهما - لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك: " إلي وصاحبها "[3]، على أن (إن) بمعنى نعم.

د - في مبحث حروف الشرط وعند كلامه على (لو) استشهد بقول عمر - رضي الله عنه - (نعم العبدُ صُهيب لو لم يخف الله لم يعصه)[4].

ثانيا: الرضي.

أكثر - رحمه الله - من الاستشهاد بالحديث الشريف، لا يكاد باب من أبواب كتابه يخلو منه، وقد بلغت جملة شواهده من الحديث ثمانية وخمسين حديثا، وقد تنوع استشهاده بها ما بين **تقرير قاعدة** وذلك نحو:

أ - في مبحث خبر (إن) وعند كلامه على أنه لا يجوز تقديمه على اسم (إن) قال[5]: "... قوله: (إلا أن يكون ظرفا) استثناء من قوله (في تقديمه)... أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه، إلا إذا كان ظرفا، فإن حكمه إذن حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى:{إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ}[6] وفي وجوبه إذا كان الاسم

---

٨٤/١٨، ومسند أحمد ١٠٨/٦، ١٨٢، ٢٣٧.

(١) انظر هذا الأثر في: الروض الأنف ١٢٦/٤، طبعة دار الفكر.

(٢) انظر: شرح ابن الحاجب ٩٥٥/٣.

(٣) انظر: السابق ٩٨٩/٣.

(٤) انظر: السابق ١٠٠٢/٣.

(٥) انظر: شرح الرضي ٢٥٦/١.

(٦) سورة الغاشية من الآيتين (٢٦، ٢٥).

نكرة نحو{إنَّ من البيان لسحراً} [1].

ب - في مبحث الاختصاص قال[2]: " وقد يقوم مقام (أيّ) المذكور اسمٌ منصوب دال على المراد من الضمير المذكور، إما معرّف باللام نحو (نحنُ العرب أقرى للضّل) أو مضاف نحو قوله ﷺ: «إنّا معاشرَ الأنبياء فينا بُكاء»[3] أي: قلة كلام ".

ج - في مبحث الحال قال[4]: " اعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال إذا اختص بوصف كما جاء في الحديث: «ابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل فأتى فرسٌ له سابقا» [5]...".

أو لبيان معنى ومن ذلك:

أ - في مبحث المعرب من الأسماء استدل على بيان معنى المعرب فقال[6]: " وإنما سمي معربا لأن الإعراب إبانة المعنى والكشف عنه، من قوله صلى الله عليه وسلم وآله: «الثيّبُ يُعربُ عنها لسانُها» [7] أي يبين ".

ب - في مبحث الأفعال الناقصة استدل على أن (بات) بمعنى (صار) حيث قال[8]: " قال الأندلسي: جاء في الحديث (باتَ) بمعنى (صار) وهو{أيْنَ باتتْ يدُهُ}[9]، قال: لأن النوم قد يكون بالنهار، قال: ويحتمل أن يقال: إنها أخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب؛ لأن غالب النوم بالليل ".

وقد استشهد - رحمه الله - بأقوال الصحابة التي استشهد بها ابن الحاجب، بل إنه زاد عليها، ومن ذلك:

أ - في مبحث التحذير قال: " وقول عمر - رضي الله عنه - لجماعة (إيايَ وأنْ يَحْذفَ أحَدُكُمُ الأرنب بالعصا، ولْتَنَلْكَ لكم الأسلُ والرِّماحُ) يحتمل أمر المتكلم، أي: لأبعد نفسي

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في: صحيحه كتاب النكاح، باب (الخُطبة) عن ابن عمر ٣٦/٧، ومسلم في: صحيحه كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخُطبة ١٣٨/٦ عن عمّار.

(٢) انظر: شرح الرضي ٣٩٣/١.

(٣) الحديث: في النهاية في غريب الحديث ١٤٨/١، ولفظه (نحن معاشر الأنبياء).

(٤) انظر: شرح الرضي ٦١/٢.

(٥) أخرجه الدمياطي في: كتاب فضل الخيل عن الخُثْلي من حديث الوليد بن مسلم، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، انظر: السير الحثيث ص ٢٢٣.

(٦) انظر: شرح الرضي ٦٣/١.

(٧) الحديث في: النهاية في غريب الحديث ٢٠٠/٣، وغريب الحديث للهروي ١٠٢/١.

(٨) انظر: شرح الرضي ١٩٢/٤.

(٩) الحديث في: البخاري كتاب الوضوء باب الاستجمار وتراً ١٤١/١، ومسلم كتاب الطهارة باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً ١٥٣/٣، والموطأ ٢١/١.

عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب، أي: بعْدُوني عن مشاهدة حذفه ». [1]

ب - في مبحث الاستثناء قال: « وقد تدخل (إلا) و(لما) بمعناها على الماضي إذا تقدمهما قسمٌ السؤال نحو (نشدتك بالله إلا فعلت) وقول عمر - رضي الله عنه - في كتابه إلى أبي موسى: (عزمتُ عليك لمّا ضربتَ كاتبك سوطا)[2].

ج - في مبحث حذف التمييز قال[3]: « وقد جاء كأيّن في الاستفهام قليلاً دون (كذا) ومنه قول أبي بن كعب لزر بن حُبيش (كأيّن تعد سورة الأحزاب)؟ أي: كم تعدُّ؟ فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ».

وتفرد - رحمه الله - بالاستشهاد بكلام الإمام علي - رضي الله عنه - في نهج البلاغة وقد بلغ جملة ما استشهد به من أقوال الإمام (علي) ثمانية وعشرين قولا [4].

ثالثا: صاحب المتوسط.

لم يستشهد بالحديث الشريف، وهو في ذلك أقرب شبها بابن الحاجب في عدم الاستشهاد بالحديث، وأما أقوال الصحابة فلم يستشهد إلا بقول ابن الزبير - رضي الله عنه - وذلك في مبحث حروف الإيجاب، استدل به على مجيء (إن) بمعنى (نعم) وهو قوله لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك: (إن وصاحبها)[5].

رابعا: الغجدواني.

استشهد بخمسة أحاديث فقط، منها حديث استدل به استئناساً لناحية المعنى لا لتأصيل قاعدة، وذلك في مبحث مفعول ما لم يسم فاعله، ذكر ابن الحاجب أن شرطه: أن تغير صيغة الفعل إلى (فُعل) أو (يُفعَل)[6]، فقال الغجدواني[7]: « ضمن (تغير) معنى: تصير أو تنقل، فعدى تعديته بـ (إلى)، كما في قوله عليه السلام: «مثلُ المنافق مثل شاةٍ بين رَبيضَيْن تَعمدُ إلى هذه مرةً وإلى هذه مرةً» ضمن (تعمد) معنى تتضوى وتلتجئ، فعداه بـ (إلى)، والربيض: اسم للغنم يرعاتها المجتمعة في مرْبَضها، كذا في الفائق ». [8]

---

(١) انظر: شرح الرضي ٢/٥.
(٢) انظر: السابق ٢/١٧٠، وانظر: السير الحثيث ص ٢٧٤.
(٣) انظر: شرح الرضي ٣/٢٥١.
(٤) انظر: على سبيل المثال: شرح الرضي ١/٢٥١، ٢/٣٣، ١٣٦، ٢٧٥، ٣/١٣٥، ٢٨١، ٥٢٠، ٤/٨، ٧٠، ١١٨، ١٦٥، ٢٥٣، وغير ذلك.
(٥) انظر: الشرح المتوسط ص ٥٠٠.
(٦) انظر: المقدمة الكافية ص ٧٢.
(٧) انظر: شرح الغجدواني ص ١٠٠.
(٨) انظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري ص ٢/٤٢، د/ علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل:

وأما الباقي فقد أتى بها دليلا على تأصيل القواعد النحوية، وهي على النحو التالي:

أ - في مبحث الممنوع من الصرف عند حديثه على علة (الجمع) قال: " وإنما قال: صيغة منتهى الجموع ولم يقل: شرطه أن يكون على منتهى الجموع، ليشمل جمع الجمع

التحقيق

كـ أكالب جمع أكلب جمع كلب، والتقدير كـ أفاضل حيث لا جمع لأفضل سواء، والمراد بالجمع جمع التكسير فخرج: «صواحبات يوسف» [1] جمع صواحب للمبالغة " [2].

ب - في مبحث المبتدأ والخبر وعند كلامه على دخول الفاء في خبر (إن) قال[3]: " ومن الحجج الظاهرة للأخفش وروده في القرآن وغيره، قال الله تعالى:{إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}[4] وقال تعالى:{إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ...}[5] إلى أن قال:{... فَبَشِّرْهُمْ} وقال تعالى:{إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ...}[6] إلى أن قال:{... فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ} وقال عليه السلام: «أَلاَ إِنَّ كُلَّ دَمٍ وَمَالٍ وَمَأْثُرَةٍ كَانَتْ فِي الجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهَا تَحْتَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ» [7].

ج - في مبحث الحال قال[8]: " فإن كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال عليه نحو: جاءني راكبا رجل، لأنه لو أخرت لالتبست بالصفة مثل قولنا: ضربت رجلا راكبا، ثم قدمت في سائر المواضع وإن لم يلتبس طرداً للباب، قال صاحب المفصل وعن عبد القاهر لا يقبح وقوعها عن نكرة متأخرة كما يروى في لفظ النبي عليه السلام: «فجاء فرس له سابقا» [9].

د - في مبحث أفعل التفضيل قال[10]: " قوله: وشرطه أن يبنى من ثلاثي مجرد

---

ط/٢.

(١) الحديث في: صحيح ابن خزيمة ٥٩/٣، عن عائشة - رضي الله عنها - باب استخلاف الإمام الأعظم في المرض بعض رعيته لقبول الإمامة بالناس، ومسند أحمد ٤١٢/٤.

(٢) انظر: شرح الفجدواني ص ٥٤ وما بعدها.

(٣) انظر: شرح الفجدواني ص ١١٨ وما بعدها.

(٤) سورة الأحقاف من الآية (١٣).

(٥) سورة آل من الآية (٢١) عمران.

(٦) سورة البروج من الآية (١٠).

(٧) الحديث في: غريب الحديث للهروي ١٧٣/١، ومسند الطيالسي ٢٩٩/١، والثقات ٥٥/٢.

(٨) انظر: شرح الفجدواني ص ٢١٨.

(٩) الحديث سبق تخريجه في قسم الدراسة.

(١٠) انظر: شرح الفجدواني ص ٤٦٢.

ليمكن[1]...، وإنما امتنع (أفعل) من المزيد لأنه إن بقي على حروفه لم يمكن، وإن حذفت الزوائد اختل لفظا ومعنى، أما لفظا فظاهر، وأما معنى فلأنك لو قلت: (أخرج) من: استخرج لم يعلم أن المعنى كثير الخروج، أو كثير الاستخراج، قلت: هذا الذي ذكره بحسب الدليل مستقيم، وأما بحسب الوقوع فقد جاء في الحديث الشريف: «**جوف الليل أجوب دعوة من أجاب**»[2].

وأما أقوال الصحابة - رضي الله عنهم - فلم يستدل إلا بقول ابن الزبير فقط في مبحث حروف الإيجاب[3].

**خامسا: ابن حاجي عوض.**

من يطالع الشرح يجد الشارح - رحمه الله - قد استشهد بالحديث الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج، فبلغت الأحاديث الشريفة في الشرح أربعة عشر حديثا، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية بعد الرضي من حيث الاستشهاد بالحديث، واستشهد كذلك بأقوال الصحابة - رضي الله عنهم - وقد أوضحت ذلك[4].

* * * * *

## الشعر

**أولا: ابن الحاجب.**

دعم ابن الحاجب قواعده بالشواهد الشعرية، التي بلغت نحو اثنين وسبعين شاهدا، وهي لشعراء يستشهد بشعرهم، وهم الجاهليون، والمخضرمون، والإسلاميون، ولم يستشهد بشعر المحدثين، واتبع في استشهاده المنهج الآتي:

أ - كان غالبا يذكر البيت كله، وأحيانا شطره، وأحيانا كلمة أو كلمتين محل الاستشهاد.

ب - لم يهتم بنسبة كثير منها إلى قائليها إلا القليل النادر منها.

ج - جميع شواهده ساقها لتأصيل القواعد النحوية.

د - لم يهتم بتفسير المفردات اللغوية، أو بيان المعنى العام للشاهد.

---

(١) انظر: المقدمة الكافية ص ١٨٥.

(٢) ورد الحديث في مسند الإمام أحمد ٣٨٧/٤ عن عمرو بن عبسة عن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل مثنى مثنى وجوف الليل الآخر أجوبه دعوة»، وانظر النهاية لابن الأثير ٢٩٩/٢ وفيه: " أن رجلا قال: يا رسول الله، أي الليل أجوب دعوة؟ قال «جوف الليل الغابر».

(٣) انظر: شرح العجدواني ص ٥٨٣.

(٤) انظر: قسم الدراسة.

ثانيا: الرضي.

حوى شرح الرضي خزانة شعرية بلغت تسعمائة وسبعة وخمسين شاهداً، وهي لشعراء عصر الاحتجاج عدا القليل منها، وفي ذلك يقول الشيخ الطنطاوي: " المستقرئ لها يتبين أن أكثرها للجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، ممن يستشهد بكلامهم، سواء منها ما عرف قائلها وما لم يعرف، فإن مصدر المجهولة القائل إما سيبويه في أبياته الخمسين المعدودة... وإما من بعده إلى الرضي، ممن جزم العلماء بحظرهم الاستشهاد بهم، وقليلا منها للشعراء المحدثين الذين لا يعتد النحاة بهم في قواعدهم "(١).

وكان منهجه في الاستشهاد كما يأتي:

أ - كان غالبا يذكر البيت كله، وأحيانا شطره عجزه أو صدره، وأحيانا كلمة أو كلمتين محل الشاهد.

ب - أغفل نسبة كثير من شواهده إلى قائليها، إلا القليل منها.

ج - لم يهتم بتفسير المفردات اللغوية أو بيان المعنى العام للشاهد الشعري، إلا في القليل منها (٢).

**ملاحظات على شواهد الرضي:**

**أولا:** أنه ساق بعض شواهده لغرض أدبي، ومناسبات لغوية، لا علاقة لها بالقواعد، وقد بلغت هذه الشواهد خمسة عشر شاهداً(٣)، ومنها:

أ - في مبحث الممنوع من الصرف وعند حديثه عن علة العدل استدل على أن (الزفر) بمعنى السيد بقول الأعشى:

أخُو رَغَائِبَ يُعطِيهَا وَيُسْأَلُهَا ::: يَأبَى الظَّلامَةَ منهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ(٤)

ب - في مبحث التنازع وعند ذكره لرأي الكسائي الذي يوجب حذف الفاعل من الأول

---

(١) انظر: نشأة النحو ص ١٤٩.

(٢) انظر: شرح الرضي - على سبيل المثال - ١/١٧٤، ٢/٥٦، ١٠٩، ٢٦٦، ٣/١٤٩، ٥٣٦، ٤/٤٠٢، ٤٤٢، ٤٥٧.

(٣) انظر: هذه الشواهد في الرضي ١/١٠٩، ١٢٩، ١٨١، ٢٠٦، ٣٠٦، ٣٠٧، ٢/٣٢، ١١٩، ١٢٨، ٣١٩، ٣/٢٠٩، ٢٣٤، ٤/١٠٥، ١٩٦، ٢٣٥.

(٤) البيت من البسيط للأعشى باهلة من قصيدة يرثي بها المنتشر بن وهب الباهلي، وهو له في: الأصمعيات ص ٩٠، والخزانة ١/١٨٥، انظر: الاشتقاق ص ٥٣، وانظر: شرح الرضي ١/١٠٩. والأخ هنا بمعنى: الملابس والملازم للشيء، رغائب: جمع رغيبة وهي العطايا الكثيرة، الظلامة: ما تطلبه عند الظالم وهو اسم ما أخذ منك، النوفل: البحر والكثير العطاء، الزفر: السيد، يقول الشاعر: يعطي ما يرغب الرجال في اتخاذه ويحرصون على التمسك به لنفاسته. انظر: الخزانة ١/١٨٧.

- عند إعمال الثانى - حذراً من الإضمار قبل الذكر، قال: " فحاله - أى الكسائى - كما قيل:

فَكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَنْعَبِ ::: مُوَائِلاً مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ [1]

وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر " [2].

ج - فى باب المفعول به وعند كلامه على حذف ناصبه فى قولهم (انتبه أمراً قاصداً) قال[3]: ومعنى (أمراً قاصداً) ذا قصد، والقصد فى الأمر خلاف القصور والإفراط، قال:

ولا تَسْكُ فيها مُفْرِطاً أو مُفَرِّطا ::: كِلا طَرَفَيْ قَصْدِ الأُمُورِ ذَمِيمُ [4]

د - ومنه فى الباب نفسه وعند كلامه على قولهم (عذيرك من فلان) قال: " العذير إما بمعنى العاذر كالسميع، أو المعذر كالأليم بمعنى المؤلم، ويجوز أن يكون بمعنى العذر... والعذير أيضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال:

جَارِى لا تَسْتَنْكِرِى عَذِيرِى ::: سَيْرِى وَإِشْفَاقِى عَلَى بَعِيرِى [5]

بيّن بقوله: (سيرى وإشفاقى) الحال التى ينبغى أن يُعذر فيها ولا يُلام عليها... " [6].

وعن هذه الشواهد يقول الشيخ طنطاوى: "... أرتنا سعة اطلاعه فى الأدب بما لم يتح لنحوى غيره... وليس فى مثل هذا النوع من مؤاخذة على الرضى " [7].

ثانيا: أنه استشهد ببعض أبيات لبعض الشعراء المحدثين، وقد بلغت بضعا وثلاثين شاهداً منها: بيتان لأبى تمام[8]، ومثلهما لأبى نواس[9]، وبيت واحد لبشار بن برد[10]،

---

(١) من السريع لسعيد بن حسان فى: شرح شواهد الشافية ص ١١١، والخزانة ٣٢٢/١، وقبله: مررتُ من= =معن وإقلاسه... إلى اليزيدى أبى واقد. المعانى: المَنْعَب: يقال: الشعب الماء جرى فى المنعب، والمنعب: مسيل الماء فى الوادى، موائلاً: الموائل اسم فاعل من وأل منه أى طلب النجاة وهرب، فالموائل: الذى يتخذ موئلاً أى: ملجأ، وسيل: السَّيل: المطر، الراعد: سحاب أو رعد، الظُّرَّ: الخزانة ٣٢٣/١، وهذا تمثيل لحال الكسائى الذى وقع فى أشنع مما فرّ منه، كالشاعر الذى هرب من السحاب ملتجئاً إلى الميزاب، فوقع فى أشد مما هرب منه.

(٢) انظُرْ: شرح الرضى ١٨١/١.

(٣) انظُرْ: السابق ٣٠٦/١.

(٤) من الطويل لم أقف على قائله، وانظره فى: الخزانة ١٢٢/٢.

(٥) من الرجز للعجاج فى: ديوانه ٣٢/١، وانظره فى: المقتضب ٢٩٠/٤، والخزانة ١٢٥/٢

(٦) انظُرْ: شرح الرضى ٣٠٧/١.

(٧) انظُرْ: نشأة النحو ص ١٤٩، ١٥٠.

(٨) انظُرْ: شرح الرضى ٢٠٦/١، ٢٢٩.

(٩) انظُرْ: السابق ١٨/١، ٤١٤/٤.

(١٠) انظُرْ: السابق ٧٨/٢.

ومثله لأشجع السلمى[1] ومثله لربيعة الرقى[2] ومثله للحسين بن مطير[3] واستشهد بعشرة أبيات للمتنبى[4]، وأورد بيتا لليزيدى أبى محمد يحيى بن المبارك تـ سنة٢٠٢ هـ صاحب النوادر فى اللغة[5]، ومثله لـ ابن سيئا الحسين بن عبد الله تـ سنة ٤٢٨ هـ، وقال بعد استشهاده به: " وإن لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا " [6]، ومثله لابن دريد محمد بن الحسن الأزدى تـ سنة ٢٢٣ هـ صاحب المقصورة، والجمهرة [7]، ومثله للعمانى محمد بن ذؤيب بن محمد بن قدامة تـ سنة ٢٢٨ هـ [8]، ومثله للفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب تـ سنة١٨٢ هـ [9]، ومثله لمزرد بن أميل بن أسيد المحاربى تـ سنة ١٩٠ هـ [10].

وإليك نماذج من شواهد الشعراء المحدثين:

أ - فى باب المبتدأ والخبر استشهد على أن نحو (غير قائم الزيدان) قد أجرى مجرى (ما قائم الزيدان) فى الاستغناء عن خبر المبتدأ بالفاعل، بقول أبى نواس:

غـــيرُ مأســـوفٍ علـــى زمـــنٍ ::: ينقضـــى بـــأسفٍ والحـــزنِ [11]

ب - فى الباب نفسه وعند كلامه على تقديم المبتدأ وجوبا قال[12]: " قوله: (أو كانا معرفتين أو متساويين) ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين، أو متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ... ومثله قول أبى تمام:

لُعـــابُ الأفـــاعى القـــاتلاتِ لُعابُـــهُ ::: وأَرْيُ الجَنَى اشتارتْهُ أيدٍ عَوَاســـلُ [13]

---

(١) انظر: السابق ١٦٩/١.
(٢) انظر: السابق ١٨٦/٣.
(٣) انظر: السابق ٩٤/٣.
(٤) انظر: السابق ٣٦٣/١، ٥٨/٢، ٧٠، ٦٩/٣، ١٥٤، ٢٣٢، ٤٣٠، ٥١٥، ١٠٥/٤، ٢٣٥.
(٥) انظر: السابق ٤٢٣/٤.
(٦) انظر: السابق ٤٤٠/٤.
(٧) انظر: السابق ٥٠٣/٤.
(٨) انظر: السابق ٣٥٠/٤.
(٩) انظر: السابق ٧/٢.
(١٠) انظر: السابق ٨/٤.
(١١) من العديد انظره فى: أمالى ابن الحاجب ١٢١/٣، والمغنى ١٨١/١، والخزانة ٣٤٥/١، والأشمونى ١٩١/١، انظر: الرضى ١٨٩/١.
(١٢) انظر: شرح الرضى ٢٢٨/١.
(١٣) من الطويل لأبى تمام فى: الديوان ٥٨/٢، من قصيدة مدح بها محمد بن عبد الملك الزيات، وانظره فى: الحيوان ٥٠/١ ط دار صعب ت / فوزى عطوى ط الثالثة١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، والخزانة ٤٤٥/١، اللعاب: ما يسيل من الفم، الأرى: ما لزق من العسل فى جوف الخلية، الجنى: العسل، اشتارته:

ج - في مبحث المنادى استدل على أن مجيء الترخيم في غير المنادى ضرورة عند البصريين[1] بقول أبي الطيب المتنبي:

**لله مـــا فعـــل الصـــوارمُ والقنـــا ::: في عمرو حـــاب وضبّة الأغتـــام [2]**

د - في مبحث الحال وعند كلامه على روابط جملة الحال ومنها الضمير قال: « وأما انفراد الضمير فقال الأندلسي: إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضا نحو: جاءني زيد وهو راكب، ولعلّ ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء، إذ المعنى جاءني زيد راكبا، فصُدّرت بالواو إيذانا من أول الأمر بكون الحال جملة، وإن أدّت معنى المفرد، وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نُظر، فإن كان الضمير فيما صدّر به الجملة، سواء كان مبتدأ نحو: جاءني زيد يدُه على رأسه، وكلّمته فوه إلى فيّ، أو خبراً نحو قوله:

**إذا أنكرتْنـــي بلـــدة أو نكرتُهـــا ::: خرجتُ مع البازي علـــيّ ســـوادُ [3]**

فلا يحكم بضعفه مجرداً من الواو، وذلك لكون الرابط في أول الجملة، وإن لم يكن مصدراً، بل تقول: هو أقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو » [4].

هـ - في مبحث أسماء الأفعال قال [5]: « ومنه (شتّان) بمعنى افترق مع تعجب، أي: ما أشد الافتراق!... وقد تزاد بعده (ما) نحو: شتّان ما زيد وعمرو، وقد يقال في غير الأكثر والأفصح: شتان ما بين زيد وعمرو، قال ربيعة الرّقي:

---

استخرجته يقال: أشار فلانٌ العسل واشتاره: إذا استخرجه، العواسل: جمع عاسلة أي: مستخرجة العسل والمعنى: البيت من قصيدة في وصف القلم ويعني: أن لعاب قلمه بالنسبة إلى الأعداء سم قاتل، وبالنسبة إلى الأولياء شفاء عاجل، انظُر: الخزانة ٤٤٧/١.

(١) انظُر: شرح الرضي ٣٦٢/١ وما بعدها.

(٢) من الكامل في: الديوان ١٨٦/٢ من قصيدة قالها يمدح بها سيف الدولة ويذكر إيقاعه بـ عمرو بن حابس وبني ضبة، برواية: مهلاً ألا لله ما صنع القنا، وانظره في: العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ص ٤٥٤، برواية الصدر: ألا لله ما صنع القنا، والخزانة ٣٤٥/٢، الصوارم: السيوف الباترة، عمرو حاب ترخيم عمرو بن حابس، والأغتام: الذين يعيشون في أماكن عجمة، أي: جاهلون. والمعنى: يتعجب من شدة بطش سيوف سيف الدولة ورماحه في عمرو بن حابس وبني ضبة.

(٣) من الطويل لبشار بن برد في: ديوانه ص٣٧٠ برواية: (نهضت) بدلا من: (خرجت) من قصيدة مدح بها خالداً البرمكي، وكان قد وفد عليه وهو بفارس، انظُر: المطول ص٤٧٦، والخزانة ٢٢٨/٣، والأغاني ٩٩/٣، المعنى: إذا لم يعرف قدري أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مبكراً مصاحبا للبازي الذي هو أبكر الطيور، مشتملاً على شيء من ظلمة الليل، غير منتظر لإسفار الصبح.

(٤) انظُر: شرح الرضي ٧٨/٢.

(٥) انظُر: السابق ١٨٦/٣.

لشتّانَ ما بين اليزيدين في النّدى ::: يزيد سليم والأغرّ ابن حاتم[1]

وأخيراً يعلق الشيخ طنطاوى على استشهاد الرضى بشعر المحدثين بقوله: "... المؤاخذة عليه في استشهاده بشعر المحدثين، والنحاة لا ينظرون إليه في اتخاذه أساسا للقوانين النحوية، وقد ذكر منه مقداراً كبيراً.. ولا ريب أن استشهاده بالمحدثين إحدى الهنات الملاحظة عليه" [2].

ثالثا: أنه قد كرر بعض شواهده أكثر من مرة.

رابعا: استشهد بأربعة أبيات لأمية بن أبي الصلت[3]، وبخمسة أبيات لعدي بن زيد[4] وببيت لأبي دواد الإيادي [5].

وهؤلاء الشعراء وإن كانوا جاهليين إلا أن العلماء لا يرون الاحتجاج بشعرهم؛ لأن أولهم كان يأتي بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب يأخذها من الكتب المتقدمة، وبأحاديث من أحاديث أهل الكتاب وذلك مثل: الساهور لغلاف القمر، وصاقور، وحاقورة للسماء [6]، والاثنان الباقيان لا تروى العرب أشعارهما لأن ألفاظهما ليست بنجدية [7].

على أن تلك الهنات تتلاشى تجاه المحاسن التي انطوى عليها ذلك الشرح، والكتاب برهان حق على عبقرية صاحبه.

ثالثا: صاحب المتوسط.

بلغت شواهده الشعرية ثلاثة وتسعين بيتا، وهي لشعراء عصر الاحتجاج، جاهليين ومخضرمين، وإسلاميين، ولم يستشهد لشعراء محدثين، وكان غالبا يذكر البيت كله، وأحيانا شطره، صدره، أو عجزه، وأحيانا كلمة أو كلمتين من البيت محل الشاهد، ولم يكن يهتم بنسبة الشواهد إلى قائليها، وكان أحيانا يشرح البيت لغويا ويبين معناه، ومن ذلك:

- في مبحث الفاعل وعند كلامه على حذف الفعل استدل بقول الشاعر:

---

(١) من الطويل لربيعة الرقي في: ديوانه ص١٢٤ من قصيدة مدح بها يزيد بن حاتم المهلبي، انظر: ابن يعيش ٣٧/٤، والخزانة ١٧٥/٦، والأغاني ٢٧١/١٦، والعقد الفريد ١٦٦/١. ويزيد سليم: هو يزيد بن أسيد ابن سُليم بن منصور بن عكرمة، والأغر ابن حاتم، هو: يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب بن أبي صُفْرة.

(٢) انظر: نشأة النحو ص ١٥٠، ١٥١ - بتصرف -

(٣) انظر: شرح الرضي ١٣٤/١، ١٥٣/٢، ١٣٣/٣، ١٥١/٤.

(٤) انظر: السابق ٢١٢/١، ٤٢١، ١٢٧/٢، ٤٠٨، ٥٥/٤.

(٥) انظر: السابق ٣٠١/٤.

(٦) انظر: الشعر والشعراء ص ١٧٩ وما بعدها، انظر: قسم الدراسة.

(٧) انظر: الموشح للمرزباني ص ٧٣، انظر: قسم الدراسة

لِيَبْكِ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ::: وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وقال: " فكأن قائلا قال: من يبكي زيد؟ فقال: ضارع لخصومة أي: يبكيه ضارع لخصومة فـ (ضارع) مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف، و(الضارع) الضعيف الذليل، والمختبط: السائل الذي يختبط في الليل، أي: يمشي، والطوائح: جمع المطيحة وهي المهلكة على خلاف القياس... "[1].

- وكانت شواهده كلها لتأصيل القواعد النحوية، وقد استشهد - رحمه الله - ببيت لأمية ابن أبي الصلت وهو قوله:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ::: ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ [2]

وهو كما سبق وإن كان جاهليا إلا أن العلماء لا يرون الاحتجاج بشعره.

وقد وضع القاضي أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن إسحاق المعروف بشقير المتوفى سنة ٨٧٦ هـ شرحا للشواهد الشعرية الواردة في الشرح المتوسط، وسماه: عون الوافية في شرح كتاب الكافية، وقام بتحقيقه/ محمد أحمد حسن رشوان، ونال به درجة الماجستير في كلية اللغة العربية بالقاهرة.

رابعا: الفجدواني.

بلغت شواهده الشعرية مائة وستة شاهداً، وكانت معظمها لشعراء عصر الاحتجاج الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، وكان منهجه في الاستشهاد كما يأتي:

أ - كان أحيانا يذكر البيت كله، وأحيانا شطره، وأحيانا كلمة أو كلمتين.

ب - كان أحيانا ينسب الأبيات إلى قائليها.

ج - كان أحيانا يحرص على توضيح لغوياتها ومعانيها، بل ويعرب بعض الكلمات زيادة في الإيضاح [3]، ومن ذلك:

١ - في مبحث الفاعل أورد قول الشاعر:

لِيَبْكِ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ::: وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وقال: وبكاه وبكى عليه بمعنى، و(يزيد) غير منون إذ لا ضرورة فيه، والضارع: الذي قد ذل وضعف، والمختبط: السائل وطالب المعروف، وتطيح الطوائح أي: تهلكه المهلكات، فيكون

(١) انظر: الشرح المتوسط ص ٧٠، انظر: أيضا على سبيل المثال ص ٨٠، ٨١، ٣٩٧، ٣٩٨.
(٢) السابق ص ٣١٧.
(٣) انظر: على سبيل المثال شرح الفجدواني ص ٩٤، ٣٨١، ٤٥٨، ٥٥٥.

(الطوائح) هنا بمعنى المطيحات، كما فى قوله تعالى:{وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ}[1] أى: ملقحات، و(ما) فى (مما) مصدرية، و(من) متعلقة لـ (مختبط) أى: ومختبط من أجل إطاحة الأشياء المطيحة.[2]

٢ - فى مبحث حروف الزيادة، وعند كلامه على زيادة (لا) قال: "وقوله: (وشذت مع المضاف)[3] اى شذت زيادة (لا) بين المضاف والمضاف إليه كقوله:

فى بئرِ لاحُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ[4]

يجوز أن يكون (حور) جمع حائر، أى هالك، من: حار: هلك، ونظيره: حول جمع حائل، أى: لا يسير إلا فى بئر هلكة، ويجوز أن يكون مصدراً وهو النقصان، يقال: حور فى محارة، أى: نقصان فى نقصان، مثلٌ لمن يدبر أمره، أى: أوقع نفسه فى الهلكة وما علمها، وقيل: هو بئر يسكنها الجن".[5]

ويلاحظ على شواهد الغجدوانى ما يأتى:

أ - أنه ساق بيتين للاستئناس لناحية المعنى لا لتأصيل قاعدة وهما:

١ - فى مبحث المعرب من الأسماء وعند كلامه على حكمه قال[6]: "قوله: (وحكمه) أى: وحكم المعرب (أن يختلف آخره باختلاف العوامل) فهذه ثلاثة قيود: الاختلاف؛ لأن المعانى المختلفة متواردة عليه، فلا يحصل بناؤها بالاتحاد، والاختلاف فى الآخر؛ لأنه لإظهار تلك المعانى، ولا يتحقق لها قبل تمام الكلمة، ولله در القائل:

يَقُولُ حَبِيبِى كَيْفَ تَصْبِرُ بَعْدَنَا ::: فَقُلْتُ فَهَلْ صَبْرٌ فَيُسْأَلَ عَنْ كَيْفِ؟[7]

٢ - فى مبحث حروف العطف قال[8]: "و(بل) للإضراب عن الأول، سلبيا كان، أو موجبا، والإضراب هو: الإعراض عن الشىء بعد الإقبال عليه، قال:

أَصْبَحْتُ عَنْ طَلَبِ المَعِيشَةِ مُضْرِبا ::: لَمَّا وَثِقْتُ بِأَنَّ مَالَكَ مَالِى[9]

---

(١) سورة الحجر من الآية (٢٢).

(٢) انظر: شرح الغجدوانى ص ٨٤.

(٣) انظر: المقدمة الكافية ص ٢٣٠.

(٤) من الرجز للعجاج فى: الديوان ص ٤١، وابن يعيش ١٣٦/٨، والتخمير ١١٧/٤، والخزانة ٥١/٤.

(٥) انظر: شرح الغجدوانى ص ٥٨٨.

(٦) انظر: شرح الغجدوانى ص ١٨.

(٧) البيت من الوافر لم أقف على قائله، وانظره فى: الإقليد ص ٢٢٩، وقد أورده لتوضيح معنى أن الاختلاف لا يتم إلا بعد تمام الكلمة.

(٨) انظر: شرح الغجدوانى ص ٥٧٨.

(٩) البيت من الكامل، لم أقف على قائله، وقد أورده لتوضيح معنى أن الإضراب هو الإعراض عن الشىء

ب - أنه استشهد ببيتين لأبي الطيب المتنبي، وهما:

١ - في مبحث الممنوع من الصرف، واستدل به على جواز صرفه للضرورة، فقال: قوله: (ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب) أي: يجوز صرف غير المنصرف لضرورة الشعر كقول أبي الطيب:

أحادَ أمْ سُداسٌ في أحادِ [1]

البيت؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات".

٢ - في مبحث الظروف قال[2]: " قوله: (ومنها: أين، وأنى، للمكان، استفهاما وشرطا) استفهاما وشرطا حالان، أي: هما للمكان حال كونهما للاستفهام والشرط كقوله:

بَدَتْ قَمَراً وَمالَتْ خَوْطَ بَانٍ ::: وَفاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزالا [3]

خامسا: ابن حاجي عوض.

استشهد الشارح - رحمه الله - بشعر شعراء الطبقة الأولى كـ: امرئ القيس، والنابغة، والأعشى، وعنترة، وبشر بن أبي خازم.

واستشهد بشعر شعراء الطبقة الثانية ومنهم: حسان بن ثابت، ولبيد بن أبي ربيعة، والعباس بن مرداس، والعجاج، وأبي ذؤيب، وسُحيم بن وثيل، وغيرهم.

واستشهد بشعر شعراء الطبقة الثالثة كـ: جرير، والفرزدق، والأخطل، وذي الرمة، والكميت، ورؤبة، والقطامي، وغيرهم.

أما شعراء الطبقة الرابعة فقد استشهد ببيت لأبي نواس وهو قوله:

إنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ::: ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

---

بعد الإقبال عليه، فالشاعر أضرب وأعرض عن السعي لما علم أن مال ممدوحه في يده.

(١) من الوافر للمتنبي وعجزه: ليلتنا المنوطة بالتناد، وهو له في: الديوان ١٢٩/١، من قصيدة يمدح بها علي ابن إبراهيم التنوخي، وانظره في: شرح ديوان أبي الطيب ص ٧٩، وأمالي ابن الحاجب ١٤٨/٣، ورواية= =صدره فيه: أحاد في سداس أم أحاد، والمعنى ٥٨/١، وليلتنا تصغير ليلتنا، المنوطة: المتعلقة، التناد: تبادل النداء وتكراره، ويوم التناد: يوم القيامة، والمعنى: يستفسر المتنبي عن ليلته التي طالت فيسأل أهي ليلة واحدة أم ست ليال؟.

(٢) انظر: شرح الغجدواني ص ٣٨٨.

(٣) من الوافر للمتنبي في الديوان ١٨٤/١، من قصيدة مدح بها أبا الحسين بدر بن عمار بن إسماعيل الأسدي وانظره في: شرح ديوان أبي الطيب ص ١٤٠، والرضي ٧٠/٢، والخزانة ٢٢٢/٣. وخوط البان: الغصن الناعم، والعنبر: ضرب من الطيب، ورنت: من الرنو وهو إدامة النظر بسكون الطرف. والتمثيل به على أن قول ابن الحاجب (استفهاما وشرطا) حالان كما أن هذه الأسماء (قمراً، وخوط بان، وعنبراً، وغزالا) أسماء منصوبة على الحالية.

واستشهد - رحمه الله - ببيت لأمية بن أبي الصلت وهو قوله:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ::: ـرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

واستشهد ببيت لأبي دؤاد الإيادي وهو قوله:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ::: وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

وقد بلغت الشواهدُ الشعرية في الشرح مائة وواحدا وسبعين شاهداً، وقد أوضحت منهجه في الاستشهاد، في مبحث (شواهده) في الفصل الثاني [1].

* * * * *

## الأمثال وأقوال العرب

أولاً: ابن الحاجب.

اهتم ابن الحاجب بالتعويل على كلام العرب الفصحاء، فاستشهد بثمانية أمثال[2] دعم بها قواعده، ومنها:

١ - في مبحث المبتدأ والخبر وعند كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة قال: "ومنه باب: شر أهر ذا ناب[3]، فإنه تخصص بشبهه بالفاعل إذ معناه: ما أهرّ ذا ناب إلا شر" [4].

٢ - في مبحث المنادى وعند كلامه على حذف حرف النداء قال[5]: "وشذ: أصبح ليل[6]، وافتد مخنوق [7]، وأطرق كرا" [8].

٣ - في مبحث الحروف وعند كلامه على حرف التوقع قال[9]: "إذا دخل على المضارع كان للتقليل، لقولهم: إن الكذوب قد يصدق" [10].

وقد يبين قصة المثل فيبين مورده ومضربه ومن ذلك:

---

(١) انظُرْ: وما بعدها من قسم الدراسة.

(٢) انظُرْ: شرح ابن الحاجب ٣٣٧/١، ٣٥٨/٢، ٤٥٦، ٤٥٧، ٥٦٤، ٦٤٤، ٩٩٨/٣.

(٣) المثل في: مجمع الأمثال ١٧٢/٢، يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله.

(٤) انظُرْ: شرح ابن الحاجب ٣٥٨/٢.

(٥) انظُرْ: السابق ٤٥٦/٢.

(٦) المثل في: مجمع الأمثال ٢٣٢/٢، ويقال في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر.

(٧) المثل في: مجمع الأمثال ٤٥١/٢، يضرب لكل مشفوق عليه مضطر.

(٨) المثل في: مجمع الأمثال ٢٨٥/٢ ويضرب للذي ليس عنده غناء، ويقال: أطرق كرا يُحلب لك، يضرب للأحمق تُمنّيه الباطل فيصدق.

(٩) انظُرْ: شرح المصنف ٩٩٨/٣.

(١٠) المثل في: كتاب الأمثال ٥٠، ومجمع الأمثال ٢٥/١، يضرب للرجل تكون الإساءة هي الغالبة عليه، ثم تكون منه الهنة من الإحسان.

- ما جاء في مبحث الفاعل وعند كلامه على حذف فعله قال: " وأما مثل قولهم: إلا حظيةً فلا أليةً [1] - مرفوعا - فهو فاعل أيضا لفعل محذوف؛ لقيام قرينة عند إيراد هذا الكلام فيما قصد، ثم جرى مثلا في مثل ذلك وما قاربه، فيقال في كل قضية كان الإنسان أهلا لها مجتهداً فيها، ولكنها امتنعت عليه لعارض عرض له من غير جهته، وأصله: أن رجلا كان لا تحظى عنده امرأة، فتزوجته امرأة ولم تأل جهدا فيما تحظى به عنده، ولم تحظ بعد ذلك، فقالت: إلا حظية فلا أليةَ، ثم جرى مثلا في ذلك وشبهه " [2].

ثانيا: الرضي

دعم الرضي قواعده بسبعة وأربعين مثلا، ومنها:

١ - في مبحث المفعول به وعند كلامه على حذف ناصبه قال[3]: "... ومن الواجب إضمار فعلها سماعاً قولهم: هذا ولا زعماتك... ومنها: كليهما وتمراً[4]، أي: أعطني كليهما وتمراً، وأصله: أنه قال شخص بين يديه زُبْد وسمن وتمر، لآخر: أي: هذين تريد، مشيراً إلى الزبد والسمن، فقال ذلك الآخر ذلك،... ومنها قولهم: الكلاب على البقر[5].

أي: أرسل، و: أحشفا وسوء كيلة[6] أي: أتجمع حشفا... ".

٢ - في مبحث أسماء الأصوات قال[7]: " ومنه (مَضَ)، بكسر الميم والضاد على المشهور، ونُقل في ضاده الفتح، وهو اسم صوت يخرج عند التمطق بالشفتين، أي: التصويت بانفراج إحداهما عن الأخرى، عند ردّ المحتاج، وليس الردُّ بمثله ردّ إياس بالكلية، بل فيه إطماعٌ ما، من حيث العادة، ومن ثَمّة قيل: إن في مضَ لمطمعاً [8] ".

٣ - في مبحث حروف الاستفهام قال[9]: " وتختص (هل) بحكمين دون الهمزة، وهما:

---

(١) المثل في: كتاب الأمثال ص ١٥٧.
(٢) انظر: شرح ابن الحاجب ٣٣٧/١.
(٣) انظر: شرح الرضي ٣٠٨/١.
(٤) المثل في: مجمع الأمثال ٣٨/٣، وكتاب الأمثال ص ٢٠٠، ويروى كلاهما، والفاخر ص ١٢٠.
(٥) المثل: في كتاب الأمثال ص ٢٨٤، وأصله: أن يُخلى بين الكلاب وبين بقر الوحش، ومجمع الأمثال ٢٢/٣ يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة.
(٦) المثل: في مجمع الأمثال ٣٦٧/١، وكتاب الأمثال ص ٢٦١، ويُضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين.
(٧) انظر: شرح الرضي ٢١٣/٣.
(٨) المثل في: مجمع الأمثال ٨٤/١، يُضرب عند الشك في نيل شيء، ويروى: إن في مضَ لسيما، وسيما: فعلى من الوسم، والمعنى: إن في مض لعلامة درك.
(٩) انظر: شرح الرضي ٤٨٢/٤.

كونها للتقرير فى الإثبات، كقوله تعالى:{هل ثُوِّبَ الْكُفَّارُ}[1] أى: ألم يثوّب، وقولهم: هذه بتلك وهل جزيتك يا عمرو [2]... ".

- أحيانا يذكر قصة المثل، فيبين مورده ومضربه، ومن ذلك:

أ - فى مبحث المنادى وعند كلامه على حذف حرف النداء قال[3]: "قوله: أصبح ليل، أى: أدخل فى الصباح وصير صُبيحاً، قالته أمّ جُندب زوجة امرئ القيس، تبرُمًا به... ومثل ذلك قولهم: افتد مخنوق، قاله شخص وقع فى الليل على سليك بن السُّلكة، وهو نائم مستلق فخنقه، وقال: (افتد مخنوق) فقال له سليك (الليل طويل وأنت مقمر)[4] أى: أنت آمن من أن أعتالك، ففيم استعجالك فى الأسر؟ ثم ضغطه سليك فضرط، فقال: سُليك: اضرطا وأنت الأعلى[5]، فذهبت كلها أمثالا ".

ب - فى مبحث نون التوكيد قال[6]: "وتجىء النون أيضا بعد الأفعال المستقبلة التى تلحق أوائلها (ما) المزيدة فى غير الشرط اختياراً، لكن قليلاً، نحو: بجهد ما يبلغنّ، (وبعين ما أرينّك) [7] أى: أتحقق الذى أراه فيك، و(بألم ما تُخْتَتَنَّه) [8] يُضرب لمن يطلب أمراً لا ينال إلا بمشقة... ".

وقد أورد الرضى - رحمه الله - مثلين استئناسا لا لتأصيل قاعدة، وهما:

- فى مبحث المنادى وعند كلامه على شروط ترخيمه قال[9]: "... وإذا لم يكن موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط كونه بتاء تأنيث نحو: شاة، وثبة، فإنه يرخم وإن لم يكن علما، ولا زائداً على الثلاثة؛ وذلك لأن وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط، فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلى، أعنى آخر المنادى، وإنما لم يبال ببقاء نحو (ثبة) و(شاة) بعد الترخيم على حرفين، لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم، بل مع التاء أيضا كان ناقصا عن ثلاثة، إذ التاء كلمة أخرى لكنها

---

(١) سورة المطففين من الآية (٣٦).

(٢) المثل فى: مجمع الأمثال ٤٩٧/٣، وكتاب الأمثال ص ١٣٨، قاله يزيد بن المنذر لعمرو بن الأحوص وهما من بنى نهشل فى فعلة فعلها به عمرو فجزاه يزيد بمثلها.

(٣) انظر: شرح الرضى ٣٨٨/١

(٤) المثل فى: مجمع الأمثال ص ٢٦٣.

(٥) المثل فى: مجمع الأمثال ٢٦٣/٢، يضرب لمن يشكو فى غير موضع الشكو.

(٦) انظر: الرضى ٥٢٧/٤.

(٧) المثل: أى: أعمل كأنى أنظر إليك. يضرب فى الحث على ترك البطء، مجمع الأمثال ١٧٥/١.

(٨) المثل فى: مجمع الأمثال ١٨٨/١، أى: لا يكون الختان إلا بألم، ومعناه: أنه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف إلا باحتمال مشقة.

(٩) انظر: الرضى شرح ٣٦٦/١.

استرجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الإعراب، فالأمر فيه كما قيل في المثل:

قيل البكاء كنت عابسة[1]، وقيل النعاس كنت مُصفرّة[2]... ".

ثالثا: صاحب المتوسط.

دعم قواعده بخمسة عشر مثلا، ومنها:

- في مبحث المبتدأ والخبر وعند كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة قال[3]: "... الثالث: تخصصه بالعموم... وكذا في كل موضع يفيد العموم نحو: تمرة خير من كسيرة... الرابع: تخصصه بكونه فاعلا في المعنى أو موصوفا بصفة في المعنى كقولهم: شرّ أهر ذا ناب، فـ (شر) مبتدأ نكرة، و(أهر) فعل ماض فاعله مضمر عائد إلى (شر) و(ذا ناب) منصوب لأنه مفعول (أهرّ) والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ، فالمبتدأ النكرة تخصص إما بالصفة المحذوفة على تقدير: شر عظيم أهر ذا ناب، أو تخصص بما يتخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة، وهو تقديم الحكم عليه، وإنما قلنا: إنه تخصص بما يتخصص به الفاعل لأنه فاعل في التقدير لأن معناه: ما أهر ذا ناب إلا شر".

رابعا: صاحب الغجدواني.

استشهد الغجدواني - رحمه الله - بخمسين مثلا، ومنها:

- في مبحث أفعال القلوب وعند كلامه على خصائصها قال[4]: "... من خصائص أفعال القلوب أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها - وإن جاز طرحهما معا - كما في قوله تعالى:{وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ}[5] أي: زعمتموهم شركائي، وكقولهم من يسمع يخل[6]، أي: يخل المسموع صحيحا".

- أحيانا يبين مضرب المثل ومورده، ومن ذلك:

---

(١) المثل في: مجمع الأمثال ٤٧٥/٢، وكتاب الأمثال ص٣١٠، يضرب لمن يكون العبوس له خلقة، ويضرب للبخيل يعتل بالإعسار وقد كان في اليسار مانعا.

(٢) المثل في: مجمع الأمثال ٤٧٥/٢، وكتاب الأمثال ص ٣١٠، يضرب للبخيل يعتل بالإعدام وهو مع الإثراء كان بخيلا. وأصله: المرأة تكون ذات صُفرة في خلْقتها فتعتلُّ في صُفرتها بالنِّفاس، والرجل تكون خلقتُه كلُوح الوجه وعبُوسه فيعتلُّ عند البكاء، فيقال لهما قد كنتما هكذا قبل الحوادث. انظر: كتاب الأمثال ص ٣١.

(٣) انظر: الشرح المتوسط ص ٨٩، ٩٠.

(٤) انظر: شرح الغجدواني ص ٥١٤.

(٥) سورة الكهف من الآية (٥٢).

(٦) المثل في: مجمع الأمثال ٣١٠/٣، وكتاب الأمثال ص ٢٩٠، وفصل المقال ص ٣٢٦، والمعنى: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم بالمكروه.

- ما جاء في مبحث المنادى حيث قال[1]: " قوله (وشذ: أصبح ليل، وأطرق كرا) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: (ليل) في قولهم: أصبح ليل، جنس، مع أنهم حذفوا عنه حرف النداء، وكذلك (كرا) في: أطرق كرا، والإطراق: خفض العنق، و(كرا) ذكر الخيارى، وهما مثلان، الأول في شدة طلب الشيء، وقيل: أول من قاله امرأة، طرقها امرؤ القيس وكان مبغضا بين النساء، فجعلت تقول: أصبحتَ يا فتى؟ فيقول: لا، فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه لقرط تضجرها، والثاني: فيمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ".

- وأحيانا يذكر المثل لا لتأصيل قاعدة أو حكماء ولكن يستخدمه ضمن أسلوبه، ومن ذلك:

أ - ما جاء في مبحث الممنوع من الصرف وعند كلامه على علل منع الصرف قال[2]: "وفي المتوسط[3] إن (زائدة)[4] حكاية عن حال، في مثل قولنا: يمنعُ الاسم الصرف النونُ زائدة، وإنه تكلف بارد؛ إذ لا يعرف له قائل، ولو عرف فما الداعي إلى تقليده؟! ولو كان: سحبان وائل... ".

ب - في الباب نفسه وعند كلامه على علة العدل قال[5]: " فإن قلت: فهلا جعلت العدل التحقيقي ما يكون فيه دليل غير لزوم منع الصرف بسبب واحد، والتقديري ما يكون فيه لزوم منع الصرف لسبب واحد كما جعل الشارحون قضهم بقضيضهم[6]... ".

ج - في الباب نفسه قال[7]: " قوله (وخالف سيبويه الأخفش)[8] المشهور من الرواية بنصب (الأخفش) ولعل الرفع على أنه فاعلٌ و(سيبويه) مفعول أولى؛ لأن المشهورة لا تخلو عن نبوة تدرك بسلامة الذوق، وبيانها: أن الأخفش ثلاثة: ابو الخطاب أستاذ سيبويه،

---

(١) انظر: شرح الفجدواني ص ١٨١.
(٢) انظر: شرح الفجدواني ص ٣٣.
(٣) المراد به: الشرح المتوسط.
(٤) من قول ابن الحاجب: " والنون زائدة من قبلها ألف " انظر: المقدمة الكافية ص ٦٢.
(٥) انظر: شرح الفجدواني ص ٤٤.
(٦) يقال: جاؤوا قضهم بقضيضهم، انظر: كتاب الأمثال ص ١٣٣، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٤٧/٢، وفي مجمع الأمثال ٢٨٧/١: " جاؤوا قضاً وقضيضاً " أي: وحداناً وزرافات، فالقضُّ: عبارة عن الواحد، والقضيض: عبارة عن الجمع، انظر: القاموس المحيط ٣٤٢/٢ (قض) والمعنى: أنهم جاؤوا مجتمعين منقضا آخرهم على أولهم.
(٧) انظر: شرح الفجدواني ص ٦٩ وما بعدها.
(٨) انظر: المقدمة الكافية ص ٦٦.

وأبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، وأبو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد، وهو الأخفش الصغير، ثم أبو الخطاب غير مراد هنا؛ لما نص في شرح المفصل[1] أن المراد بالأخفش في هذه المسألة هو أبو الحسن، فبعد أبي الخطاب أيهما كان؟ كيف يحل أحدهما ذلك المحل الذي يقصد مخالفة الإمام الذي حاز قصب السبق، ووفر حتى لم يبلغه في هذا الفن من تقدمه ومن تأخره، بل هو يقصد مخالفة الإمام، ولا نبوة طبعا في أن لكل جواد كبوة[2]...".

خامسا: ابن حاجي عوض.

بلغت شواهده - رحمه الله - ثمانية عشر مثلا، ومنها:

- في باب المبتدأ والخبر وعند كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة قال: "... أو يكونه عاما يتناول كل فرد فرد على سبيل الاستغراق، فيصير في المعنى معرفة تعرف الجنس المستغرق، وهو: إما أن يكون المبتدأ النكرة في سياق النفي نحو: ما أحدٌ خير منك... أو بأن يكون معنى (كل) مراداً في الكلام سواء كان في اللفظ، أو لا، نحو: تمرةٌ خيرٌ من كُسيرة، وكُلّ شاةٍ برجلٍ معلقةٌ، أو يكونه فاعلا في المعنى، ويشترط هنا أن يكون خبره جملة فعلية ليُمكن تقدير الخبر، وهو مثل قولهم: شرٌ أهرّ ذا ناب..." [3].

وقد يُبين الشارح مضرب المثل، ومن ذلك:

- في باب أفعل التفضيل قال: "... وقد جاء أفعل التفضيل... للمفعول على الشذوذ مثل:

أعذر بمعنى المعذور، وألوم بمعنى الملوم، وفي المثل: أشغل من ذات النحيين، بمعنى المشغول... وذات النحيين امرأة شغلها خواتُ بن جبير الأنصاري، بتحبيبها من السمن وقضى منها الوطء،... فضرب المثل في الاشتغال" [4].

خامسا: نماذج من الشروح المختارة.

بعد هذه الرحلة التي طوفنا فيها مع هذه الشروح الخمسة، وبعد ما عرضته من أوجه الاتفاق بينها، وما تميز به كل شرح عن الآخر، وما عرفناه من موقف كل شارح من الشواهد، أختم هذه الموازنة بعرض نماذج من هذه الشروح؛ ليتبين لنا مدى مطابقة النقاط التي تناولتها في الموازنة، وحتى يتضح لنا معالم كل شرح من الشروح الخمسة، فتتم الفائدة

(١) المراد: شرح المفصل لابن يعيش، انظر: ابن يعيش ٧٠/١.
(٢) المثل في: مجمع الأمثال ١٠٣/٣، وكتاب الأمثال ص ٥١.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.

المرجوة.

قال ابن الحاجب: " الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد "[1].

شرح هذا ابن الحاجب فقال: " قولـه " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد "، قولـه " لفظ " يشمل الكلمة وغيرها؛ لأنه لما يتلفظ به سواء وضع لمعنى أو لا، وقولـه " وضع لمعنى " يخرج عنه المهملات لأنها لم توضع لمعنى، وقولـه: " مفرد " احتراز من مثل: قام زيد، وشبهه، فإنه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب، وهو نسبة القيام إلى زيد، فلولا إخراجه لدخل الكلام في حد الكلمة وهما حقيقتان مختلفتان "[2].

وقال الرضي: " اعلم أن الكلم جنس الكلمة، مثل (تمر) و(تمرة) وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعاً لذي التاء، كما يجيء تحقيقه في باب الجمع، بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير، كـ (العسل) و(الماء) لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين، بخلاف نحو: (تمر) و(ضرب).

وقيل: تطلق الكلمة مجازاً على القصيدة، والجُمل، يقال: (كلمة الشاعر)، قال الله تعالى:{وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى}[3].

و(اللفظ) في الأصل مصدر، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد به هنا، كما استعمل القول بمعنى المقول، وهذا كما يقال: (الدينار ضرب الأمير) أي: مضروبه.

والكلام بمعناه، لكنه لم يوضع في الأصل مصدراً على الصحيح، إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التي تنصبها على المصدر، نحو: (كلمته كلاما) و(تكلم تكلاما) بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به، سواء كان كلمة على حرف كواو العطف؛ أو على أكثر؛ أو كان أكثر من كلمة، وسواء كان مهملاً، أو لا، أما إطلاقه على المفردات، فكقولك لمن تكلم بكلمة، كـ (زيد) أو بكلمات غير مركبة تركيب الإعراب، كـ (زيد، عمرو، بكر): هذا كلام غير مفيد، وأما إطلاقه على المهمل، فكقولك: (تكلم فلان بكلام لا معنى لـه).

فالقول، والكلام، واللفظ، من حيث أصل اللغة، بمعنى؛ يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان، أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه، مفيدا كان، أو لا، لكن القول اشتهر في المفيد، بخلاف اللفظ والكلام؛ واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعداً، واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول، فلا يقال (لفظ الله) كما يقال (كلام الله وقولـه).

---

(١) انظر: المقدمة الكافية ص٥٩.

(٢) انظر: شرح ابن الحاجب ١ / ٢١٥.

(٣) سورة الأعراف من الآية (١٣٧).

ثم، قد استعمل الكلام استعمال المصدر، فقيل: (كلمته كلاما) كـ (أعطى عطاء) مع أنه في الأصل لما يُعطى، وهذا كما يحكى عنهم: (عجبت من دُهنك لحيتَك) بضم الدال بمعنى (دهنك) بفتحها؛ وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء.

والمقصود من قولهم: (وضع اللفظ): جعله أولاً لمعنًى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئا عليه بين قوم، فلا يقال - إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول -: إنك واضعه؛ إذ ليس جَعلاً أوّلاً، بلى، لو جعلت اللفظ الموضوع؛ لمعنى آخر مع قصد التواطؤ، قيل: إنك واضعه، كما إذا سميت بـ (زيد) رجلاً، ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى: إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها، ومحرفات العوام، على هذا، ليست ألفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الأول إلى التواطؤ.

وعلى ما قررنا الوضع لم يكن محتاجا إلى قوله (لمعنى)؛ لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى، إلا أن يفسر الوضع بصوغ اللفظ، مهملا كان، أو لا، ومع قصد التواطؤ أو لا؛ فيحتاج إلى قوله: (لمعنى) لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم.

ومعنى اللفظ ما يعنى به، أي: يُراد، بمعنى المفعول.

قوله: (لمعنى مفرد) يعنى به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء، نحو معنى (ضرب) الدال على المصدر والزمان، أو لا جزء له، كمعنى (ضرب) و(نصر).

فالمعنى المركب على هذا، هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه، نحو (ضرب زيد) و(عبد الله) إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناهما مفرد، وكذا لفظهما، لأن اللفظ المفرد: لفظ لا يدل جزؤه على معناه، وهما كذلك؛ واللفظ المركب: الذي يدل جزؤه على جزء معناه، والمشهور، في اصطلاح أهل المنطق، جعل المفرد والمركب صفة اللفظ، فيقال: اللفظ المفرد، واللفظ المركب، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ؛ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها؛ لأن الحد للتبيين.

وليس له أن يقول: إني أردت بالمعنى المفرد: المعنى الذي لا تركيب فيه؛ لأن جميع الأفعال - إذن - تخرج على حد الكلمة، ولو قال: الكلمة لفظ مفرد موضوع، سلم من هذا، ولم يرد عليه أيضا الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة، على ما يجيء.

واحترز بقوله: (لفظ) عن نحو الخط والعقد والنصبة والإشارة، فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد، وليست بكلمات، ويجوز الاحتراز بالجنس أيضا، إذا كان أخص من الفصل بوجه، وهو ههنا كذلك، لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون.

واحترز بقوله: (وضع) عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع، كـ (آخ) الدال على السعال، ونحو ذلك، وعن المحرّف، عن المهمل؛ لأنه دالّ أيضا على معنى كحياة المتكلم به، ولكن عقلاً لا وضعاً.

وبقوله: (المعنى) عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كـ (لعم) ونحوه من الهذيانات، وقد مر الكلام على هذا الاحتراز.

وبقوله: (مفرد) عن لفظ وضع للمعنى المركب، نحو: (عبد الله) و(ضرب زيد) غير علمين.

فإن قيل: إن التاء في لفظ (الكلمة) للوحدة؛ لأن (كَلِمة) و(كَلِمًا) كـ (تمرة) و(تمر)، واللام فيه للجنس فيتناقضان، لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة.

فالجواب: أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد، كما يجيء في باب المعرفة؛ ولئن سلمنا ذلك، قلنا: إن الجنس على ضربين:

أحدهما: استغراق الجنس، وهو الذي يحسن فيه لفظة (كل)، كقوله تعالى:{إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا} [1] أي: كل الإنسان، وإلا لم يجز الاستثناء، لأنه عند الجمهور من النحاة يُخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه، وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الواحدة.

والثاني: ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة، بل ذلك احتمال عقلي، كما في قوله تعالى:{لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ} [2] ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس أيضا. ومثله قولك: (ادخل السوق) و(اشتر اللحم) و(كل الخبز) فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة، إذ لا دلالة على الكثرة.

والمقصود في هذا الموضع هو الثاني، أي: ماهية الجنس من حيث هي هي، لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء، لا لبيان استغراقه.

إن قيل: لم لم يقل (لفظة) ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث؟.

فالجواب: أنه لا يجب توافقهما فيه إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية، نحو: (هند حسنة)، أو في حكمها، كالمنسوب؛ أما في الجوامد فيجوز نحو: (هذه الدار مكان طيب)، و(زيد نسمة عجيبة).

وقوله: (لفظ) ههنا، وإن كان بمعنى الصفة، أي: ملفوظ بها، إلا أن أصله مصدر،

---

(١) سورة العصر الآيتان (٢، ٣).

(٢) سورة يوسف من الآية (١٤).

ويعتبر الأصل في مثله، نحو: امرأة صوم، ورجلان صوم، ورجال صوم، فلا يثنى ولا يؤنث ولا يجمع.

فإن قيل: كان ينبغي أن يقول: (لفظة) ليخرج عنه الكلمتان، إذ هما لفظتان، وكذا الكلمات، قلت: لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة، لأن مثل قولك: (قالا) و(قالوا) كـ (أرطى) و(برقع) لفظة واحدة، وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة، مع أن كل واحد من الأولين كلمتان، بخلاف الثانيين.

إن قيل: هلاّ استغنى بقوله: (وضع) عن قوله: (مفرد) لأن الواضع لم يضع إلا المفردات، أما المركبات فهي إلى المستعمل، بعد وضع المفردات، لا إلا الواضع.

فالجواب: أنا لا نسلم أن المركب ليس بموضوع، وبيانه أن الواضع إما أن يضع ألفاظا معينة سماعية، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وإما أن يضع قانونا كليا يعرف به الألفاظ، فهي قياسية، وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بيّن أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد، على وزن (فاعل) ومن باب (أفعل) على وزن (مُفعِل)، وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمصغر، والجمع، ونحو ذلك؛ وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف.

وإما أن يعرف به المركبات القياسية، وذلك كما بيّن مثلاً أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا إن قيل: إن في قولك: (مسلمان) و(مسلمون) و(بصريّ)، وجميع الأفعال المضارعة، جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه، إذ الواو تدل على الجمعية، والألف على التثنية، والياء على النسبة، وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضا، وكذا تاء التأنيث في (قائمة)، والتنوين، ولام التعريف، وألفا التأنيث، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركبا، وكذا المعنى، فلا يكون كلمة، بل كلمتين.

فالجواب: أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة، فأعرب المركب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية.

ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكّن أول أجزاء الفعل في المضارع، وغيّر الاسم المنسوب إليه، نحو: (نصريّ) و(عَلَويّ) و(وشَويّ)، ونحو ذلك، فتغيّرت بالحرفين بنية المنسوب إليه والمضارع، وصارتا من تمام بنية الكلمة.

وأما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو (ضربتْ)، فلا يوجب تغيير البنية، إذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية، كما يجيء في أول التصريف إن شاء الله تعالى.

أما الفعل الماضي نحو: (ضرب) فيه نظر، لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المترتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي، مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعًا معيّنًا.

والحركات مما يُتلفظ به، فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه، وكذا نحو: (أُسُد) في جمع (أَسَد)، وكذا المصغر، ونحو: (رجال) و(مساجد) ونحو: (ضارب) و(مضروب) و(مضرب)؛ لأن الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الأمثلة المذكورة: الحركات الطارئة مع الحرف الزائد؛ ولا يصح أن ندّعي ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة، كما ادّعينا في الكلم المتقدمة، وكما يصح أن ندعي في الحركات الإعرابية؛ فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد، إلا أن تقييد تفسير اللفظ المركب، فنقول: هو ما يدل جزؤه على جزء معناه وأحد الجزأين متعقب للآخر، وفي هذه الكلم المذكورة: الجزآن مسموعان معًا»[1].

وقال صاحب المتوسط[2]: «قوله: الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد».

اعلم أن معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع، والمعنى المفرد، فاللفظ: ما يتلفظ به الإنسان أو في حكمه مهملا كان أو مستعملا.

والمراد بالوضع ههنا: تخصيص شيء بشيء، متى أطلق، أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني، والمراد: بالمعنى المفرد هو: ألا يدل جزء لفظه على جزء معناه، وإذا عرفت ذلك فقوله: (لفظ) بمنزلة الجنس للكلمة، وباقي قيوده كالفصل (فاللفظ) احترز به عن الخطوط والعقود، والإشارات، والنصب، وقوله: (وضع لمعنى): احترز به عن المهملات، وهي الألفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع، وقوله: (مفرد): احترز به عن المركبات نحو: (زيد قائم)، و(خمسة عشر).

ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها الألفاظ كالاسم، والفعل، والحرف، مثلا، فإنها وضعت لمثل: (زيد) و(رجل) و(ضرب) و(قد)؛ لأن الألفاظ التي وضعت ألفاظ لها معان، فإن المراد بالمعنى في قوله: (لفظ وضع لمعنى) أعم من أن يكون لفظًا، أو غيره.

ولقائل أن يقول: حينئذ يشكل الحد، بالكلمات الموضوعة لألفاظ مركبة كلفظة: (الخبر

---

(١) انظر شرح الرضي ١/ ٢١ وما بعدها.

(٢) انظر: الشرح المتوسط ص٤، ٥، ٦.

والجملة) فإن لفظة الخبر، والجملة، موضوعة لمثل قولنا: (زيد قائم) و(ذهب عمرو) ويمكن أن يجاب عنه: بأنا لا نسلم أن لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا: (زيد قائم) بل هي موضوعة لمفهوم صدق على مثل: (زيد قائم) وهو مركب من لعله أن يحتمل الصدق والكذب، وهذا المفهوم ليس بمركب، وهذا الجواب يعينه جواب عن الإشكال الأول، سلمنا أن (مثل الخبر موضوع) لمثل: (زيد قائم) لكن لا نسلم أنه يلزم منه أن يكون مركبا؛ لعدم دلالة جزء (لفظ الخبر) على جزء معناه، وإن كان معناه مركبا، وهو مثل (زيد قائم) مركبا باعتبار معناه لدلالة جزئه على جزء معناه، ولا يمتنع أن يكون الشيء مفردا ومعناه مركبا.

ولقائل أن يورد عليه النقض بمثل (قائمة) فإن (قائما) فيها يدل على جزء معنى (قائمة) وهو ذات موصوفة بالقيام، و(التاء) تدل على الجزء الآخر وهو التأنيث فتكون مركبة، فلا تكون كلمة.

ويمكن أن يجاب عنه بمنع دلالة (قائم) في (قائمة) على معنى، فضلاً عن أن يدل على جزء معنى (قائمة)، غاية ما في الباب أنه موافق في اللفظ (لقائم) الذي هو دال على معنى والذي يدل على أنه لا يدل على معنى: أنه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتأنيث فيها، وهو محال.

وقال العجدواني [1]: «قال ابن الحاجب - رحمه الله -: الكلمة.. إلى قوله: الكلام».

قلت: اللفظ هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا، والوضع: تخصيص اللفظ بالمعنى أولاً، واحترزت بقولي (أولاً) عن الأسد - مثلا - بعد ما تجاوز عن موضوعه الأصلي إلى الشجاع، إذ فيه تخصيص اللفظ بالمعنى، وليس ذلك بوضع أولاً، وإلا لكان حقيقة، وليس كذلك بهذا الاصطلاح.

فإن قلت: فحينئذ لا يكون كلمة، قلت: بل يكون كلمة باعتبار محل الحقيقة.

والمعنى المفرد: معنى مستفاد من لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه.

والمعنى: مصدر بمعنى المفعول، كقولك: الدرهم ضرب الأمير، وليس مفعولا، وإلا لكان مشددا (كالمرمي) فقوله: (لفظ) كالجلس، يشمل المحدود وغيره، ويخرج منه العرض العقلي والإشارة، والنصبة، والخط، وقوله (وضع لمعنى) كالفصل عن المهملات، وعما يدل على معنى بالعقل، كما إذا لو سمعنا لفظا مهملا من وراء جدار لعلمنا بالعقل أن هذه اللفظة قامت بذات، فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع، كذا في شرح

(١) انظر: شرح العجدواني ص ٦ وما بعدها.

المفصل للمصنف.

وأريد بالمعنى أعم من أن يكون لفظا وغيره، فلا يشكل بأسماء الأفعال مثل: (رويد)، ولفظ الاسم، والفعل، والحرف، إذا أريد بها كل (زيد) و(ضرب) و(قد).

وفي بعض الشروح: " أو هو احتراز عما يدل على معنى بالطبع كـ (أخ) عند النوم فإنه يدل على استغراق النائم في النوم ".

قلت: فيه نظر؛ لأنه لا يحتويه اللفظ على ما قد في ذلك الشرح بقوله: صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا، حتى يخرجه الوضع، فإن الظاهر أن النائم المستغرق لا يقصد بهذا الصوت، لأن القصد من لوازمه التنبيه، ولو كان متنبها على أنه يصدر عنه أنكر الأصوات لقصد عن ذلك بمسافات، وفيه بحث آخر؛ وهو أن ظاهر هذا الكلام ينبئ عن أن هذا اللفظ بطبعه يدل على ذلك المعنى، وأمر كذلك، فإن دلالته عليه ممنوعة بدون المشاهدة.

وفيه تأمل أيضا: فإنه غير مسلم دلالته على ذلك المعنى بدون المشاهدة المتكررة.

نعم، طبع النائم يقتضي إحداث هذا الصوت، فلو قيل: إنه دال بالطبع على هذا المعنى لكان محملا بعيدا.

قوله: (مفرد) كالفصل عن المركبات، نحو: (زيد قائم) و(خمسة عشر)، وبما ذكر من تفسير معنى المفرد لا يرد على الحد مثل لفظ الخبر والجملة إذا سلم أنه موضوع لمثل: (زيد قائم) لأن هذا المعنى قد استفيد مما لا يدل جزؤه على جزء معناه.

وفي المتوسط أورد عليه النقض بمثل (قائمة)، فإنها مما يدل جزؤه على جزء معناه، فإن (القائم) يدل على ذات موصوفة بالقيام، و(التاء) على التأنيث، فتكون مركبة، ولا يكون كلمة!

وأجيب بمنع دلالة (قائم) في (قائمة) على معنى، فضلا عن أن يدل على جزء معناه.

غاية ما في الباب أنه موافق في اللفظ لـ (قائم) الذي هو دال على معنى، ولو دل على معنى لزم اجتماع التذكير والتأنيث.

قلت: لعل التزام التركيب في قائمة أهون من التزام عدم دلالة (قائم) على معنى، فإن اعتبار كونه جزءا من التركيب لا يكون في عدم اعتداد التاء معه أقوى من طرح التاء عند الترخيم، وهو مع ذلك يدل على المعنى، قوله: (لزم اجتماع التذكير والتأنيث) فيه نظر! وإنما يلزم أن لو كان المراد كونه جزءا دالا جزؤه بحيث لم يبق لوجود التاء معه اعتبار أصلا، وليس كذلك، فيؤيد كون (قائمة مركبة) ما ذكر في المفتاح: أن (ضاربة) من المركبات التي ينبت صدورها ".

وقال ابن حاجي عوض[1]: "قال المصنف - رحمه الله -: الكلمة، أقول: إن للكلمة معنيين: لغوياً، واصطلاحياً: فاشتقاقها في اللغة: من الكلم الذي هو الجرح، ويقال في اصطلاح النحاة على ما هو: لفظ وضع لمعنى مفرد دون غيره، وفي غيره قد تطلق على التام كقوله تعالى:{وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا} [2]، وكقول النبي - عليه السلام -: «الكلمة الطيبة صدقة» [3]، وكقول الموحدين: أشهد أن لا إله إلا الله كلمة الشهادة، ولا إله إلا الله كلمة الإخلاص، وعلى القصيدة، كما يقال: هذه كلمة الجود.

فإن قلت: فلابد أن يقيد مقوليتها على الاصطلاح!

قلت: نعم، إلا أن تركه ذلك لاعتماده على أن كلامه في العلم الاصطلاحي.

فإن قلت: لم يُسمّى اللفظُ الموصوفُ بهذه الصفة كلمةً؟.

قلتُ: لمناسبة بينهما من حيثُ الشدةُ في التأثير؛ لأن الجَرْحَ كما يُؤثّرُ في الأبدان، يُؤثّرُ اللفظُ الموصوفُ بها أيضا في الأذهانِ بواسطة إفادة المعنى، فاشتُق اسمٌ منه.

اعلم أن معرفة ماهية الكلمة موقوفة على معرفة الحد؛ لأن معرفة الحد علةٌ لمعرفة المحدود، وهي بحيث يتوقف عليها المعلول، وأن معرفة حدّها موقوفة على معرفة أجزائه، لأن معرفة الكل لا تحصل إلا بمعرفة الأجزاء.

فإن قُلتَ: فعلى هذا ينبغي أن يُقدّم الحدُّ على المحدود؛ لأن الموقوف عليه يجبُ أن يكون مُقدّماً على الموقوف، فلم عكسه؟.

قلتُ: تقديمُه بالنظر إلى كونه مقصوداً بالذات من التعريف، وإن كان معرفةُ التعريف أقدم منها.

فأجزاؤه أربعةٌ: لفظٌ، ووُضِعَ، ومعنىً، ومُفرد، ولكل منها معنيان أيضا كذلك.

فاللفظ في اللغة: الرّمْيُ، يقال: لَفَظَتْ الرَّحى الدقيق إذا رمَتْه.

وفي الاصطلاح: ما يتلفظُ به الإنسانُ بعينه أو بمثله أو في حكمه مهملاً كان أو مستعملاً، وفائدةُ إيراد (في حكمه) أن يتناول التعريفُ الضميرَ المستتر، فإنه ليس ما يتلفظُه الإنسانُ لكن في حُكمه، بدليل إسناد الفعل إليه لصحة تأكيده، والعطف عليه، وغيرهما.

فإن قلت: ما الوجهُ في تسمية هذا لفظاً؟، قلتُ: كونُ حصوله بسبب رمْي الهواء من داخل الصَّدر إلى خارجه، فإطلاقُ اسم السبب على المسبَّب جائزٌ في كلامهم كما جاز

---

(١) انظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) سورة التوبة من الآية (٤٠).

(٣) انظُرْ تخريج الحديث في قسم التحقيق.

عكسه.

اعتُرض على هذا التعريف بأنه منقوض بالحركات الإعرابية لصدقه عليها، وهو يستلزم أن تكون كلمة لصدق باقي القيود عليها وليست كذلك؛ لأن أقسامها منحصرة في الاسم والفعل والحرف، ولا صدق لها على شيء منها، أما عدم صدقها على الاسم والفعل فظاهر، وأما على الحرف فبدليل تقابلها إياها في قولهم: الإعراب إما بالحركات أو بالحروف، ولو كان الأمر كذلك لما جاز ذلك.

ومنعوا الجواب بـ: أن المراد من اللفظ: المستقل بالتلفظ، وهذه الحركات ليست كذلك، فيلزم عليه خروجُ كثير من الكلمات منه كالضمائر المتصلة، وياء التصغير، والنسبة.

فالأولى أن يقال في تعريفه: هو صوتٌ بالقوة أو بالفعل يُقصدُ به حصولُ حرف فصاعدا.

قلتُ: في التعريف المختار تأملٌ، ثم المنع المذكور على الجواب ليس بوارد؛ لأن المراد من المستقل أعم من أن يكون استقلاله إما بنفسه أو بمرادفه، والمذكور في صورة النقض من الأمثلة وإن لم يكن مستقلا بنفسه إلا أنه برادفه، بخلافها.

وأيضا الاستدلال لعدم الحرفية بالتقابل ليس بمفيد؛ لأن الحركات الإعرابية على تقدير كونها حروفا تكون حروفا اصطلاحية، فيجوز جريان التقابل بينها وبين الحروف اللغوية حينئذ إذ لا مانع عنه.

فإن قلت: هل يمكن الاستدلال على أنها ليست بكلمات بأن يقال: إنها شيء يحصل من تأثير العامل، وليس من أقسام الكلمة كذلك؟

قلت: لا، وأما منع صدق التعريف الأول عليها بحيث تقول فيه: المراد من " ما " في: " ما يتلفظ به الإنسان " ما تضمن حرفا من حروف الهجاء أو صح إطلاقها عليه، فعلى هذا خروج هذه الحركات منه ظاهر.

وههنا سؤال مشهور وهو: أن في هذا دَوْرا؛ لأن معرفة اللفظ موقوفة على معرفة ما يتلفظ - من حيث إنه محدود به - ومعرفته موقوفة على معرفة اللفظ - من حيث إنه مشتق منه وجوابه: أن اللفظ ههنا بمعنى الملفوظ، فلا يلزم ما ذكرتم.

وبهذا سقط أيضا ما قيل: إن اللفظ لكونه حدثا لا يجوز أن يحمل على الكلمة؛ لدلالتها على الذات.

فإن قلت: ألم يلزم حينئذ ذكر المجاز في التعريف مع أن الاحتراز منه واجب، وألم يجب عليه أيضا أن يؤنث ويقول: (لفظة)؛ لأنه حينئذ من المشتقات وخبر المبتدأ إذا كان منها يجب المطابقة بينهما لاحتماله ضميره؟

قلت: نعم؛ إلا أنا لا نسلم أن ذكر المجاز مطلقا متروك في التعريفات، بل يجوز إذا اشتهر؛ لأن المجاز المشهور ملحق بالحقيقة، وما نحن بصدده منه.

وأما عدم تأنيث الخبر - وإن كان في المعنى من المشتقات - فلاعتبار الأصل المذكور.

وغلطُ من اعترض وقال: إن اللفظ ههنا من المنقولات لا من المجازات، إنما نشأ من عدم الشعور بمفهوم الكلام، وهو يعرف بأدنى التأمل فيه.

والوضع في اللغة: تهاون، وفي الاصطلاح يطلق على ثلاثة معان:

أحدها: كون الشيء بحيث يصح أن يشار إليه بالإشارة الحسية بأنه ههنا أو هناك.

وثانيها: هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض.

وثالثها: تخصيص اللفظ بإزاء المعنى.

والمراد ههنا هو هذا المعنى الثالث؛ لأن الأولين يبحث عنهما في العلوم الحكمية، هذا هو المناسب للمقام بقولهم: تخصيص شيء بشيء قصدا للتعميم؛ لأن بحثهم لا يتعلق إلا بالألفاظ.

وأما تقييد بعضهم بقوله: (أولا) زاعما أن المجاز ليس مما يندرج تحت الوضع، فليس مما ينبغي؛ لأن المجاز موضوع بالوضع النوعي.

وأما ما ذكره بأن يقول: إذ فيه تخصيص اللفظ بالمعنى، وليس ذلك بوضع، وإلا لكان حقيقة، فمبني على أن يكون المراد من الوضع: الوضع الشخصي؛ لأن الوضع النوعي لا يستلزم الحقيقة، فلا يصلح سندا للمنع.

والتحقيق: أن المراد من الوضع ههنا ليس وضعا شخصيا، بل أعم منه - لما سيجيء - وأيضا لو صح ما ذكر، لزم أن لا يكون المنقولات بجميع أقسامها كلمة؛ لانتفاء التخصيص الأول في كلها، نعم لو ذُكِرتْ الدلالةُ في التعريف وقُيِّدت بكونها من غير قرينة يَخْرجَ المجازُ فكان هذا تحقيقا بحسب المقام.

فإن قلت: ألم يلزم أن تكون المصحفات موضوعةً لأن فيها تخصيصا؟

قلت: لا، لأن التخصيص المعتبر إما تخصيص الوضع الأول، أو الناقل، فليس فيها شيء منهما.

ثم ليس لقائل أن يقول: إن هذا التعريف يستلزم أن يكون ذكر اللفظ مستدركا؛ لأنه لإخراج الدوال الأربع - كما سيجيء - والوضع بهذا المعنى يخرجها!

لأنا نقول: أما أولا: فلأن دلالة اللفظ على ذلك المراد صريحة، بخلاف دلالة الوضع عليه فإنها غير صريحة؛ لاشتراك مقولية الوضع على المعنيين، اللذين يشتمل أحدهما

إياها، فيكون ذكره مما لابد منه لدفع الإبهام، إذ التعريف إنما يكون للتوضيح.

وأما ثانيا: فلأنه لا بعد في أن يكون التعريف مشتملا على قيدين متوجهين لإخراج شيء واحد مع إفادة كل منهما فائدة أخرى.

فافهم فإن فيه كلاما بعد يحتاج في بيانه إلى الدقة.

والمعنى في اللغة: القصد والإرادة، مصدر من: عنى يعنى، يقال: عَنَيتُ بقولي كذا: أي: قصدته، وهو ههنا بمعنى المقصول، وليس بلفظه مفعولاً، وإلا لكان مُشْدَداً كالمرقيّ، كذا في الغجدواني، لكن فيه بحث.

وفي الاصطلاح: قد يطلق على ما يقابل اللفظ، وعلى ما يقابل المحسوس.

والمراد ههنا منه: ما يستفاد من اللفظ، سواء كان ذلك المستفاد لفظا أو غيره، وحينئذ لا يرد السؤال بأسماء الأفعال نحو: نزال عن انزل، ولفظ الاسم والفعل والحرف إذا أريد بها مثل: زيد، وضرب، وقد، بأن يقال: إنها ألفاظ وضعت لألفاظ أخر فلم تدل على المعاني مع أنها كلمات؛ لأن الألفاظ التي وضعت تلك الأسامي بإزائها معان لها، لكونها مستفادة منها.

ولقائل أن يقول: فعلى هذا لا يوجد المشاركة بين الدوال الأربع وبين الكلمة في الدلالة على المعنى، فلا يصح الاحتراز عنها؛ لأنه إنما يصح إذا وقع عما يشارك المحدود في الجملة!

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد منه: ليس ما يستفاد من اللفظ بالفعل، بل ما يمكن استفادته منه فحينئذ يُوجد المشاركة بينها وبين الكلمة؛ لأن معناها وإن لم يكن مستفادا من اللفظ بالفعل، لكن يمكن استفادته منه، وهو ظاهر، وأما ظهور أخذ الإمكان لازم الانعكاس.

والمفرد في اللغة: الواحد، وفي الاصطلاح: يطلق على مالا يدل جزء لفظ المرتب المسموع على جزء معناه.

فعلى هذا سقط ما يقال: إن الفعل يدل على الزمان بصيغته وعلى الحدث بمادته، فلزم أن لا يكون كلمة، ووجه السقوط ظاهر.

وقد يطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع، وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف، وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة، والمعتبر ههنا هو المعنى الأول.

وصدقه على ما ذكر مولانا على خمسة أقسام؛ لأنه إما أن لا يكون له جزء أصلا كـ همزة الاستفهام، أو يكون له جزء لكن لا لمعناه كـ النقطة، أو يكون له جزء ودل ذلك الجزء على المعنى لكن لا على جزء معناه كـ عبد الله علما، أو يكون له جزء ودل ذلك

على معنى لكن لا تكون دلالته عليه مرادة كـ الحيوان الناطق علما لشخص إنسانى.

وبهذا سقط ما قيل: إن من الواجب على المصنف أن يجعل (مفردا) صفة لـ (لفظ) دون (المعنى)؛ لأن الفعل كلمة، والأسماء المشتركة كذلك، وكل واحد منهما لا يدل على معنى مفرد، بل يدل الفعل على الحدث والزمان، والاسم المشترك على معان متعددة! لأن منشأ هذا الوهم أخذ المفرد بالمعنى الثانى دون الأول، مع عدم صحته فى الفعل، لكن بقى ورود ادعاء الأولوية بوجه آخر من غير ذلك الوجه، من غير دفع، وهو: أن الإفراد والتركيب صفتان للألفاظ أصالة، وتوصف المعانى بهما تبعا على ما اختاره السيد الشريف.

لا يقال: لـه مانع؛ لأنه إذا كان صفة لـ (لفظ) للزم أن يتقدم على الوضع والمعنى، إذ الأصل فى الصفات أن تلى الموصوف، وهو ظاهر الفساد؛ لأن الإفراد نسبة بين اللفظ والمعنى، وتأخر النسبة عن المنتسبين واجب فى التصور، وكذلك فى الذكر!

لأنا نقول: لم لا يجوز أن يكون ما ذكرتم على تقدير ذلك مع التأخير تعليلا لـه؟!

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن لا يكون الفعل المضارع كلمة؛ لأن الهمزة - مثلا - تدل على المتكلم وحده، وباقى الحروف على الحدث، مع أنه لا خلاف فى أنه كلمة، وكذلك الكلام فى المثنى والمجموع، والمصغر، والمنسوب، وما يتصل به تاء التأنيث!

قلت: أجيب عن ذلك بأنه يجوز أن يكون الهمزة - مثلا - مع باقى الحروف جميعا موضوعة بإزاء مجموع المعنى دفعة.

وقيل: دلالة اللفظ على المعنى على قسمين: دلالة باعتبار جوهره ومادته، ودلالة باعتبار حاله، أى: بواسطة الملحقات، ولا اعتبار فى التركيب للثانية من قبل أن كلاً منها مركبٌ من كلمتين قد جُعلتا فى حكم كلمة واحدة.

فانظر فى الكل أيها الأخ، واختر أيهن شئت، فإن قلبى فى هذا المقام لم يتخلص عن الاضطراب وإذا عرفت معانى الأجزاء لغة واصطلاحا، فاعلم أن الحد يجب أن يكون تركيبه من الجنس والفصل، فقوله: (لفظ) كالجنس للكلمة؛ لأنه عام يشمل المحدود وغيره كالمهملات، واحترز به عن الدوال الأربع المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى وهى: الخطوط، والعقود، والإشارات، والنصب.

فإن قلت: الاحتراز هو الإخراج بعد الدخول، ولم يُذكر شىء قبل قوله (لفظ) يشتملها حتى يصح الاحتراز به عنها!

قلت: لما كانت النسبة بين اللفظ وبين باقى القيود التى هى كالفصل عموما وخصوصا من وجه كان كل منهما مستحقا للتقديم باعتبار عمومه، وللتأخير باعتبار خصوصه، فبهذا الاعتبار يصح الاحتراز به عما هو داخل فيما ذُكر بعده لفظا، وكأنه مقدم عليه تقديرا.

لا يقال: المراد من الاحتراز عدم الدخول؛ لأنا نقول: ذلك بعيد عن الاستعمال، إذ ليس فيه أن يحترز عما لم يدخل.

فإن قلت: قولكم: (اللفظ يحترز به عن الدوال الأربع) إن أردتم به الاحتراز عن لفظها فمحال؛ لأن اللفظ لا يحترز به عن اللفظ، مع أن ألفاظها كلمات، وإن أردتم به الاحتراز عن معناها فمسلم، لكن الاحتراز حينئذ واقع عن جميع معنى غير اللفظ، فتخصيصكم التبيين بوقوع الاحتراز عن معناها دون غيرها من أي شيء؟.

قلت: الاحتراز عن معناها، لكن لا نسلم وقوع الاحتراز عن جميع معنى غير لفظ، لما مرّ أن الاحتراز إنما يقع عما يشارك المحدود، وجميع المعنى لا يشارك الكلمة.

نعم حد الاحتراز بالمعنى البعيد في الاستعمال يقع عن جميع المعنى، لكن يمكن أن يقال: إن فائدة التخصيص: تبيين وقوع الاحتراز عن المشارك بوجه، ولمّا لم يكن معنى غيرها كمعنى (زيد) - مثلا - مشاركاً للكلمة لم يكن يقع التبيين عن الاحتراز عنه في تعريفها.

وباقي قيوده كالفصل، وإنما قلنا: كالجنس وكالفصل، ولم نقل: جنس وفصل؛ لأنهما إنما يستعملان في الماهية الحقيقية كـ الإنسان - مثلا -، وماهية الكلمة اعتبارية، لكن كان اللفظ باعتبار عمومه كالجنس، والباقي باعتبار خصوصه كالفصل.

قيل: لما كانت ماهية الكلمة اعتبارية كان التعريف المذكور حدا لها؛ إذ لا معنى لها إلا ذاك، فيكون قوله: (لفظ) جنسا لا كالجنس، والباقي فصلا لا كالفصل.

وقوله: (وضع) احترز به عن الألفاظ الغير الدالة على المعنى بالوضع كالمهملات، فإنها وإن دلت على معنىً لكن لا بالوضع بل بالعقل، كما إذا سمعنا لفظا مهملا من وراء الجدار علمنا أن هذه اللفظة قامت بذات؛ لأنها عرض والعرض لا يقوم بذاته بل بمحل يقوم به، وعن الألفاظ الدالة على معانيها بالطبع كـ (آح) فإنه يدل على الوجع بالطبع اللافظ مقتضى للتلفظ به عند عروض ذلك المعنى، وليس لقوله (معنى) دخل في الاحتراز، بل ذكره لفائدة سنذكرها عن قريب إن شاء الله، وقوله: (مفرد) احترز به عن المركبات كلها، أي إسنادية كانت أو غيرها، نحو: زيد قائم، وخمسة عشر، وعبد الله، فظاهر تفسير المفرد لا يشكل عليه وقع ما أورد على حد الكلمة بلفظ الخبر والجملة على تقدير تسليم كونهما موضوعين لمثل: زيد قائم، وذهب عمرو؛ لأن مثلهما لا يستفاد من لفظه ما يدل جزؤه على جزئه، وأما دفعه على تقدير عدم التسليم فظاهر.

* * * * *

## النموذج الثانى

قال ابن الحاجب: « الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد »[1].

قال ابن الحاجب[2]: « قوله (الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد)، فما تضمن كلمتين يشمل الكلام وغيره، لأن قولك: غلام زيد، وفى الدار، كلمتان وليسا كلاما، وقوله: (بالإسناد) يخرج ما ليس بكلام، ونعنى بـ (الإسناد): نسبة أحد الجزئين إلى الآخر لإفادة المخاطب.

وقال الرضى[3]: « إنما قدم حد الكلمة على حدّ الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو: معرفة الإعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه، ويعنى بتضمنه الكلمتين: تركبه منهما وكونهما جزأيه، وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالة تضمن، وجزءا الكلام يكونان ملفوظين، كـ (زيد قائم) و(قام زيد) ومقدرين كـ (نعمْ) فى جواب من قال: (أزيد قائم) أو (أقام زيد)؛ أو أحدهما مقدرا دون الآخر، وهو إما الفعل، كما فى: (إن زيد قام) أو الفاعل كما فى: (زيد قام) أو المبتدأ، أو الخبر كما فى قوله تعالى:{فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}[4].

والمراد بالإسناد أن يُخبر فى الحال أو فى الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهمّ ما يخبر عنه بذلك الخبر فى الذكر وأخصّ به.

فقولنا: (أن يخبر) احتراز عن النسبة الإضافية، وعن التى بين التوابع ومتبوعاتها.

وقولنا: (فى الحال) كما فى: (قام زيد) و(زيد قائم) وقولنا: (أو فى الأصل) ليشمل الإسناد الذى فى الكلام الإنشائى، نحو: (بعتُ) و(أنت حرّ)، وفى الطلبى نحو: (هل أنت قائم) و(ليتك) أو (لعلك قائم)، وكذا نحو: (اضربْ)، لأنه مأخوذ من: (تضرب) بالاتفاق، وقياسه: (لتضرب) بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية، فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله: (لتُضربْ) وفى الغائب: (ليضربْ) وفى المتكلم: (لأضربْ) و(لنضربْ) لما قلّ استعمالها.

وقولنا: (بكلمة) كما فى: (زيد قائم) وقولنا: (أو أكثر) ليعم نحو (زيد أبوه قائم) و(زيد قام أبوه) فكان على المصنف أن يقول: كلمتين أو أكثر، وليس له أن يقول: الأصل فى الخبر الإفراد، لأنه لا دليل عليه، ويجىء فيه مزيد بحث، إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر: المقدمة الكافية ص ٥٩.

(٢) انظر: شرح ابن الحاجب ١ / ٢١٨.

(٣) انظر: شرح الرضى ١ / ٣٠ وما بعدها.

(٤) سورة يوسف عليه السلام من الآية (١٨).

وقولنا: (على أن يكو المخبر عنه أهم ما يخبر عنه...) احتراز عن كون الفعل خبرا أيضا عن واحد من المنصوبات فى نحو: (ضرب زيد عمرا أمامك يوم الجمعة ضربة) و(ضُرب زيد يوم الجمعة أمامك ضربة) فإن المرفوع فى الموضعين أخص بالفعل، وأهم بالذكر من المنصوبات، كما يجيء فى باب المصدر.

وكان على المصنف أن يقول: بالإسناد الأصلى المقصود ما تركب به لذاته، ليخرج بـ (الأصلى) إسناد المصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو: (أقائم الزيدان)، فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه، كما فى أسماء الأفعال، وليخرج بقوله: (المقصود ما تركب به لذاته): الإسناد الذى فى خبر المبتدأ فى الحال أو فى الأصل، وفى الصفة والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلها جملاً، والإسناد الذى فى الصلة، والذى فى الجملة القسمية، لأنها لتوكيد جواب القسم، والذى فى الشرطية لأنها قيد فى الجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية والقسمية.

والفرق بين (الجملة) و(الكلام) أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلى سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التى هى خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه.

والكلام ما تضمن الإسناد الأصلى، وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس.

وإنما قال: (بالإسناد) ولم يقل: (بالإخبار) لأنه أعم، إذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والإنشائى، كما ذكرنا.

واحترز بقوله: (بالإسناد) عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه، والتابع ومتبوعه، وبعض المركب من الفعل والاسم، نحو: (ضَرَبَك) وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث، وهى: اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أو حرف، وحرف مع حرف، وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أى: الإسناد الذى هو رابطة، ولا بد له من طرفين: مسند، ومسند إليه؛ والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً، ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما.

وقال صاحب المتوسط [1]: « قوله: « الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد »، قوله: (ما تضمن كلمتين) شامل لمثل: (غلام زيد) و(خمسة عشر) فلما قال: (بالإسناد) خرج عنه مثل (غلام زيد) لأن مثل (غلام زيد) وإن كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالإسناد، لأن المراد

(١) انظر: الشرح المتوسط ص ٧.

بالإسناد نسبة أحد الجزئين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها نحو: (قام زيد) و(أكرم) أمرا للمخاطب، ولمثل (أكرم) ولمثل كلام مركب من أكثر من كلمتين كمسألة واحدة مثلا، ومثل (أكرم) كلام تضمن كلمتين، وإن لم يتركب من كلمتين، ولهذا قال: (تضمن كلمتين) ولم يقل: (تركب) لأنه لو قال: تركب: لزم أن يكون الأمر خارجا عن الحد؛ لأن التركيب يقتضي وجود الجزئين، والتضمن لا يقتضي، كما في قوله: (أكرم) لأن فيه أحد الجزئين غير موجود حينئذ، ولا يشكل الحد بمثل (قائم أبوه) في قولنا: (زيد قائم أبوه) فإنه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالإسناد؛ لأنه ليس فيه إسناد بالتفسير المذكور، لأنه لا يصح السكوت على (قائم أبوه) ".

وقال العجدواني [1]: " قوله: " الكلام.. إلى قوله: المعرب.. " قلت: قوله (ما تضمن كلمتين) كالجنس يشمل المحدود وغيره، مثل: (غلام زيد، وبعليك، وخمسة عشر، وفي الدار)، فـ (بالإسناد) - وهو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة - خرج غير المحدود.

فإن قلت: أليس (غلام زيد) من المحدود - والتقدير: غلام ثبت زيد، أو حصل لزيد؟

قلت: نعم، لأن مع ذلك التقدير لا يحصل الإفادة أيضا، لأن قولك: ثبت لزيد، في حيز الصفة لا الخبر، لأن (الغلام) نكرة لا يقع مبتدأ، على أن هذا التقدير منظور فيه، بدليل ما قاله الشيخ عبد القاهر دائما - يقول النحويون في (غلام زيد) أن المعنى: غلام لزيد إيضاحا لمعنى الجر لأن اللام مقدرة، كيف والمضاف إليه ينزل منزلة التنوين وبعاقبه، فكما لا يجوز أن يفصلان التنوين والمنون بشيء، فكذلك لا يجوز أن يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف إليه.

وأراد بـ (التضمن) التركيب، إما تحقيقا مثل: (زيد قائم)، أو تقديرا مثل: (اضرب)، واختار لفظ: تضمن على تركب لأنه متعد بدون صلة من، وما قيل في بعض الشروح: أن الفائدة به أن يدخل مثل (اضرب) لأنه تركيب فيه ولكن فيه تضمن لأن التقدير فيه: اضرب أنت، فقوله: (كلمتين) بإباء، إذ التضمن في مثل (اضرب) ليس إلا في كلمة واحدة، ولو صحح ذلك بالعناية لم يصح التركيب بها ".

وقال ابن حاجي عوض[2]: "... ولما كانت الكلمة متقدمةً عليه طبعاً لأنها جزؤه، قدمها عليه في الوضع، ليوافق ذلك، وإن كان المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام مع أنها محل الإعراب، ومن قدّم الكلام على الكلمة في كتابه فقد تعلّق

---

(١) انظر: شرح العجدواني ص ٩.
(٢) انظر: قسم التحقيق

نظرُهُ إلى التأثير.

ثم المراد من الكلام، الكلام في الأصل: اسم بمعنى التكليم يقع على القليل والكثير كـ السلام بمعنى التسليم، لا كونه مصدراً في الأصح.

(ما تضمن كلمتين بالإسناد).

أقول قبل الشروع في تقسيم الكلام: إن تعليل تقديم الكلمة على الكلام يقتضي تقديم الاسم والفعل عليه؛ لأنهما يقعان جزأين له، وجوابه أن يقال: إن هذا قد حصل في ضمن دليل الحصر.

قوله: " ما تضمن كلمتين " شامل لجميع المركبات من المحدود وغيره، فلما قال: " بالإسناد خرج عنه ما لم يكن في أصل وضعه إسناد كـ: غلام زيد، وخمسة عشر، وبعليك، وما كان في أصل وضعه إسناد لكن عرض له ما أزال إسناده كالمركب من الصفة والموصوف إذا كانت فعلا وفاعلاً نحو: رجل ذهب، على تقدير كون (ذهب) صفة (الرجل)، والصلة والموصول نحو: الذي قام أبوه، والمضاف والمضاف إليه كذلك، وبعض المركب من الفعل والفاعل نحو: يقوم زيد، والشرط وحده، والجزاء وحده، فإن كلا منها لا يسمى كلاما لعدم الإسناد فيه؛ لأن المراد منه: نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، وفي الصور المذكورة لا توجد تلك الإفادة.

فإن قلت: حد الكلام منقوض بقولك: (زيد) في جواب من قال: من قام؟ وبقولك: (نعم) في جواب من قال: أقام زيد؟ وبالكلام الذي يقع أحد جزئيه جملة كـ: زيد قام أبوه، وبالجملة الشرطية، وبقولنا: الحيوان الناطق يتنقل بنقل قدميه، فإن كلا منها كلام مع أنه لا يصدق الحد عليه؛ لأن بعضها أقل من كلمتين، وبعضها أكثر منهما!.

قلت: هذا النقض يندفع بأدنى عناية، فإن المراد بالكلمتين أعم من أن يكونا كلمتين لفظاً أو تقديرا، سواء كان ذكر في اللفظ أقل منهما كما في الأولين، أو أكثر كما في باقي الصور، فكل منها وإن لم يكن كلمتين في اللفظ إلا أنه كلمتان تقديراً، إذ التعبير بهما من كل منها ممكن؛ لأن الأول في تقدير: قام زيد، والثاني كذلك، إلا أنه حذف لدلالة القرينة عليه، وزيد قام أبوه، في تقدير: زيد محكوم عليه بهذه الجملة؛ لأن الإسناد إنما هو بين الكلمتين في الحقيقة، وأما ما يتعلق بالمحكوم به فخارج من الإسناد، بل هو من متعلقات المسند به، والجملة الشرطية في تقدير: الأول مستلزم للثاني، كذا في السيد عبد الله، وفيه خلاف لبعض من الأفاضل.

وقولنا: الحيوان الناطق، إلخ، في تقدير: الإنسان يمشي، فيرجع كل منها إلى الكلمتين في التقدير.

فإن قلت: ألا يكون المركب الإضافي كلاماً بتقدير المتعلق نحو: غلام ثبت لزيد؟.

قلت: لا؛ لعدم الإفادة؛ لأنه على تقدير التسليم يكون من المركب التوصيفي لا الخبري؛ لأن المضاف نكرة لا يصلح الابتداء به، كذا في العجدواني.

وما قيل: لو نظر فيه بناءً على جواز نية التقدير والتأخير كما في نحو: رجل جاءني، لكان وجهاً! كلام غير خفي فساد قياسه.

وإنما قال: (بالإسناد) ولم يقل: بالإخبار ليشمل التعريف الكلام الإنشائي من الأمر والنهي، وغيرهما.

والمراد من (التضمن): التركيب، وأما اختياره التضمن دون التركيب فلاحتياجه إلى حرف الجر وهو (من)، وقيل: لأن التركيب يطلق على الأجسام حقيقة، وإطلاقه على ما لا يتلاقى أجزاؤه على سبيل التشبيه.

وأما ما يقال: من أن اختيار التضمن دون التركيب لإدخال الكلام الذي أحد جزئيه ضمير مستتر على اللزوم كالأمور، ونفس المتكلم من المضارع، والكلام الذي كان تركيبه من أكثر من كلمتين؛ لأن التركيب يخرجهما بناءً على أن الأصل يقتضي وجود الأجزاء في الظاهر ولم يتصور بين الملفوظ والمستتر، وأن المفهوم منه الحصر؛ لأن المتبادر من المركب من كلمتين ما تركب منهما فقط بخلاف المتضمن فإنه يتناول المستتر، وما فيه أكثر من كلمتين!

فضعيف؛ لأن المستتر عند النحاة في حكم الملفوظ حقيقة، فيجري التركيب بينه وبين الملفوظ حقيقة، وأن الكلام إنما يتحقق بالإسناد وهو بالمسند والمسند إليه فقط، وما يتعلق بهما خارج عن حقيقة الكلام، وهما إما الكلمتان حقيقة أو ما يجري مجراهما.

أو نقول: المراد بيان أقل مالا بد في الكلام لا نفي ما عداه.

فإن قلت: قوله: (تضمن كلمتين) على تقدير إجرائه على الظاهر يقتضي أن يكون الكلام مركباً من كلمتين فقط، وألا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن، فهل يجوز ذلك بالخلاص عنه؟!

قلت: نعم إن المتضمن - بصيغة اسم الفاعل - وهو الكلام، يعتبر فيه الجزء الصوري كما يعتبر فيه الجزء المادي وهو الكلمتان، والمتضمن - بصيغة اسم المفعول - وهو الجزء المادي داخل في المجموع المركب من الجزء المادي والجزء الصوري فلا يلزم اتحادهما.

قال في المتوسط: " ولا يشكل الحد بمثل: (قائم أبوه) في قولنا: (زيد قائم أبوه)، فإنه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالإسناد؛ لأنه ليس إسناداً بالتفسير المذكور؛ لأنه لا يصح السكوت على (قائم أبوه) "، تم كلامه.

قلت: هذا ليس على الإطلاق، بل إذا جعل (أبوه) فاعلاً لـ (قائم)! لأن اسم الفاعل مع فاعله لا يكون كلاماً، وأما إذا جعل (أبوه) مبتدأ و(قائم) خبره مقدماً عليه فهو كلام بلا شبهة.

* * * * *

## النموذج الثالث

قال ابن الحاجب: "ولعلّ للترجي وشذّ الجر بها" (١).

قال ابن الحاجب (٢): "قوله: (ولعل للترجي) أي: لإنشاء الترجي، وفيها لغات: لَعَلَّ، وعَلَّ، وعَنَّ، ولأَنَّ، وأنْ، وقد حمل قوله تعالى:{أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ}(٣) فيمن قرأ بالفتح (٤) على أنها بمعنى (لعل).

قوله: (وشذ الجر بها) وهو ضعيف، وقد جاء قوله:

لعلّ أبي المِغوارِ منك قريبُ (٥)

وقال الرضي (٦): "قوله (ولعل للترجي وشذّ الجر بها) فيها إحدى عشرة لغة، أشهرها:

لعلّ، وعلّ، وجاء: لَعَنّ - بعين غير معجمة - ولَغَنّ - بغين معجمة - وآخرهما نون، وجاء: رَغَنّ، ورَغَلّ، بجعل الراء مقام اللام، ولأنّ، وأنّ، ولَعاء، بالمد، قال:

لَعَــــاءَ اللهِ فضْـــلَكُمُ عَلَيْنَـــا ::: بشَـــيءٍ أنّ أُمَّكُـــمُ شَـــرِيمُ (٧)

وقد يقال: لَعلّتَ كـ: رُبّتَ.

وعقيل يجرون بـ (لعل) - مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها - وكذا بـ (عَلّ) -

---

(١) انظر: المقدمة الكافية ص ٢٢٤.

(٢) انظر: شرح ابن الحاجب ٣/ ٩٧٧.

(٣) سورة الأنعام من الآية (١٠٩).

(٤) قال ابن عطية: "قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية داود الإيادي: (إنها) بكسر الألف على القطع والاستئناف، وقرأ نافع، وعاصم في رواية حفص، وحمزة، والكسائي، وابن عامر: (أنها)، فمنهم من جعلها (أن) التي تدخل على الجمل وتأتي بعد الأفعال... ومنهم من جعل (أنها) بمعنى (لعلها) وحكاها سيبويه عن الخليل..." انظر: المحرر الوجيز ٣٣٣/٢، وانظر: البحر ٦١٤/٤.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره: فقلت: ادع وارفع الصوت جهرة، لكعب بن سعد الغنوي من مرثية له في أخ له يكنى: أبا المغوار، واسمه هرم، وقيل: شبيب، وانظره في: اللامات ص ١٤٨، وأمالي ابن الشجري ٣٦١/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٩/٢، والخزانة ٤٢٦/١٠.

(٦) انظر: شرح الرضي ٣٩٣/٤ وما بعدها.

(٧) من الوافر انظره في: الجنى الداني ص ٥٨٤، التصريح ٢/٢.

مكسورة اللام ومفتوحتها - قال:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً ::: لَعَلَّ أَبِـي المِغْـوَارِ مِنْـكَ قَرِيـبُ

وهي مشكلة؛ لأن جرّها عملٌ مختصٌ بالحروف، ورفعها لمشابهة الأفعال، وكونُ حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت، وأيضا الجار لابد له من متعلق، ولا متعلق لها هنا، لا ظاهرا ولا مقدرا، فهي مثل (لولا) الداخلة على المضمر المجرور، عند سيبويه، جارّة لا متعلّق لها.

وفي البيت الذي أنشدناه إن رُوي بفتح اللام الأخيرة يحتمل أن يقال: اسم (لعل) وهو ضمير الشأن مقدر، و(أبي المغوار) مجرور بلام مقدرة، حذفت لتوالي اللامات، أي: لعله لأبي المغوار منك جواب قريب، ويجوز أن يقال: ثاني لامي (لعل) محذوف واللام المفتوحة جارّة للمظهر، كما نقل عن الأخفش أنه سمع من العرب فتح لام الجر، الداخلة على المظهر، ونقل أيضا ذلك عن يونس، وأبي عبيدة، والأحمر، وإن رُوي بكسر اللام، فضمير الشأن أيضا مقدر، مع حذف ثاني لامي (لعل)؛ لاجتماع الأمثال، ثم أدغمت الأولى في لام الجر، وجوز في هذه الرواية أن يقال: الأصل: لَعَا، أي: انتعش، دعاء له، فأدغم تنوينه في لام الجر، وهذه الوجوه متعذرة فيما أنشده أبو عبيدة:

لَعَـلَّ اللهِ يُمْكِـنُنِي عَلَيْهَـا ::: جِهَـارًا مِـنْ زُهَـيرٍ أو أُسَـيدِ[1]

بجر (الله).

واللام الأولى في (لعل) زائدة عند البصرية، أصلية عند الكوفية، لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة، إذ مبناها على الخفة، والبصرية نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتقلب بها، وجواز زيادة التاء فيها.

فإن سمي بها لم تتصرف عند البصريين للتركيب والعلمية، وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية؛ لأنها ليست من أوزان كلامهم.

وقال صاحب المتوسط[2]: "قوله (ولعل للترجي وشذ الجر بها) أي: و(لعل) للترجي في وقوع أمر كقوله تعالى:{لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ}[3]، فيه ترج للعباد، والفرق بين التمني والترجي: أن الترجي لا يكون إلا في الممكنات، والتمني في الممكنات والمستحيلات، وهو أعم من الترجي، فإن الإنسان يتمنى الطيران إلى السماء ولا يترجاه.

والجر بـ (لعل) شاذ كقول الشاعر:

---

(١) من الوافر لخالد بن جعفر في: الخزانة ١٠/٤٢٦، وانظره في: الجنى ص ٢٨٣، والتصريح ٢/٣.

(٢) الطُّر: الشرح المتوسط ص ٤٩١.

(٣) سورة الشورى من الآية (١٧).

وَدَاعٍ أَتَانَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى ::: فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً ::: لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وقال بعض: (لعل) جارة هاهنا، وهي مع المجرور في محل الرفع بأنه مبتدأ وما بعدها خبرها كما أن (لولاك) كذلك، وقال: لا يحتاج إلى عامل نحو: بحسبك زيدٌ، وهل من احد في الدار؟ وقال ابن الحاجب: الجر بها على سبيل الحكاية، إما أنه وضع (أبو المغوار) مثلا مجرورا بمعنى في موضع آخر، قال: الشاعر حكاه على ما كان مجرورا، وإما بمعنى أنه سمى الرجل بـ أبي المغوار، بالياء، فيجب أن يحكى بالياء في الأحوال الثلاثة، وهذا التأويل جيد ".

وقال الغجدواني [1]: " قوله (ولعل للترجي) ذكر في المفصل معنى (لعل) أتم وأعم مما ذكره الأئمة في كتبهم، أنها للترجي، ولا يأتي فيما ليس بمرجو، وهو المخوف؛ لأن الرجاء إنما يتحقق فيما ينفع لا فيما يضر، لا يقال: رجوت موتك، والمصنف إنما قال كذلك بناء على الغالب، يعني: غلب استعمال (لعل) في توقع مرجو، فلذا قال (لعل للترجي).

يؤيده ما قال المصنف في شرح المفصل: " معناها التوقع المرجو أو المخوف، ولكنه كثير في المرجو، حتى صار غالبا عليها ".

وأما نحو قوله تعالى:{لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ} فهو ترج للعباد؛ لأن التوقع من الباري سبحانه وتعالى محال، لأنه إنما يكون فيما جهلت عاقبته، وهو محال في حقه تعالى، لأنه عالم بجميع المعلومات.

قوله: (وشذ الجر بها) أي: الجر بـ (لعل) شاذ.

روى السيرافي عن ابن دريد أن من العرب من يجر بـ (لعل) وأنشد في ذلك:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى ::: فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً ::: لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

قال المصنف: " الجر على قصد الحكاية "، يعني: أنه وقع مجرورا في موضع آخر، فالشاعر حكاه على ما كان مجرورا، أو كأنه اشتهر ذلك الرجل بـ أبي المغوار بالياء، فيجب أن يحكى بالياء في الأحوال الثلاثة.

وفي بعض الشروح: وهذا التأويل جيد لولم يكن الجر بها لغة قبيلة.

قلت: الاعتراض غير وارد، فإن المصنف اشترك [2] تلك اللغة، ثم أول الشعر بوجه لا

---

(١) انظر: شرح الغجدواني ص ٥٧٠.
(٢) يعني: شركها وأضعفها.

يكون على تلك اللغة براءة الذئب هذا الشاعر عن نقيصة ذلك الاستعمال الرذل، هيهات، ما وجه فساد تأويله، لو كان الجر لغة أكلة اليرابيع، وحرشة الضب، ومضغة الشيح القيصوم ؟.

وقال ابن حاجي عوض [1]: « ولعل للترجي، أي: لإنشاء إظهار إرادة الشيء الممكن أو كراهته، وبهذا ظهر الفرق بين الترجي والتمني، فإن التمني عمّ استعماله في الممكن وغيره والترجي لا يستعمل إلا في الممكن.

فإن قلت: (لعلّ) كما يُستعمل لتوقع أمر مرجو يستعمل أيضا لتوقع أمر مخوف، فقول المصنف لا يتناول الأخير لأن الرجاء إنما يتحقق فيما ينفع لا فيما يضر؟ قلت: نعم إلا أن نظر المصنف ههنا تعلق بما هو الغالب في استعماله، مع أنا لو منعنا عدم التناول على ما قدرنا من البيان لكان وجها ظاهرا، وأما قوله تعالى:{لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ} ففيه ترج للعباد لأن التوقع من الله تعالى لكونه فيما جهل عاقبته محال سبحانه تعالى عنه لأنه عالم بجميع الأشياء.

ثم اعلم أن الأخفش والمبرد قد أجازا دخولها على (أنّ) قياسا على (ليت) نحو: لعلّ أنّ زيدا قائم، على ما ذكر، وهو ضعيف، أما أولا: فلأن اللغة لا تثبت قياسا.

وأما ثانيا: فلاستلزامه جواز: لكن أنّ زيدا قائم، وهو ممتنع.

وقد تشتم (لعل) معنى التمني فينصب الفعل المضارع بعدها إذا وقعت فيه الفاء كقوله تعالى:{لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ}[2] فيمن قرأ بالنصب[3].

وشذ الجر بها، أي: بـ (لعل) في رواية أبي سعيد السيرافي عن أبي زيد:

وَدَاعٍ دَعَـا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّـدَى ::: فَـلَمْ يَسْتَجِبْ عِنْـدَ ذٰلِـكَ مُجِيـبُ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً ::: لَعَلَّ أَبِـي المِغْـوَارِ مِنْـكَ قَرِيـبُ

وأجيب عنه بأن الجرار (أبي) بلام الجر المحذوفة لئلا يلزم اجتماع اللامات، وقيل: اللام الجارة ثابتة والمحذوف للمذكور أحد لامي (لعل) ولذلك يروى بكسر اللام، فالتقدير: لعل لأبي المغوار منك مكان قريب، فهو مبتدأ و(لأبي المغوار) خبره المقدم عليه، واسم (لعلّ) ضمير الشأن، والمبتدأ مع الخبر في محل الرفع على أنه خبر (لعلّ).

---

(١) انظر: قسم التحقيق.

(٢) سورة غافر من الآيتين (٣٦، ٣٧).

(٣) قرأ بالنصب: عاصم، وحفص، والسلمي، وأبو حيوة، وزيد بن علي، والزعفراني، والباقون: بالرفع، انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٥٧٠، وحجة القراءات ص ٦٣١، والكشف لمكي ٢٤٤/٢، والمحرر الوجيز ٥٦٠/٤، والبحر المحيط ٢٥٨/٩.

وأما القول بأن الجر ههنا وقع على سبيل الحكاية إما لكونه فى الكلام مجرورا، أو تسميتهم رجلا بذلك فالشاعر حكاه على ما كان، فمما لا يستحسنه البعض؛ لأن ذلك لغة قبيلة فلا يكون على سبيل الحكاية ".

* * * * *

## تعقيب
## الشرح فى ميزان النقد

مما لا مرية فيه أنّ هذا الشرح يُعدّ إضافة جديدة لشروح الكافية، فقد كان صاحبه ذا نفس طويل فى الشرح والتحليل، يكثر من الاستطراد، وذكر الآراء، ومناقشتها، واختيار ما يراه راجحا منها، إلا أنه بدت لى بعض الهنات على أسلوب المؤلف ومنهجه، ومن ذلك أنه:

أ - فى بعض الأحيان يعقب فى نهاية كل رأى بقوله: وفيه نظر، أو: ولا يخفى فساده، أو: ولا يخفى ما فيه من الخلل على المتأمل، أو: فى غاية السقوط، ثم لا يبين لنا وجهة نظره، ولا سبب فساده، ولا وجه الخلل، مما يجعل القارئ يحارُ فى فهم ما يريد.

ب - يستعين فى بعض الأحيان بالمصطلحات المنطقية، والعبارات الفلسفية، وهذا يخرج بعلم النحو عن الغاية التى وضع لها.

ج - استخدامه بعض الأساليب غير الفصيحة ومن ذلك: إدخال (أل) على(غير) و(بعض) و(كل)، وإقران خبر أفعال الشروع بـ (أن) والقياس تجريدها.

د - قد يجانبه الصواب فيخطئ فى نسبة بعض الآراء إلى أصحابها، ومن ذلك أنه:

١ - نسب إلى المبرد القول بأن حرف التعريف هو الهمزة وحدها، وإنما زيدت اللام بعدها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وما فى المقتضب خلاف ما ذكره [١].

٢ - نسب إلى عامة الكوفيين القول بأن (مذ) و(منذ) خبر مبتدأ مقدم عليه، وذكر أن هذا أيضا مذهب الزجاج، وذلك خطأ؛ لأن للكوفيين قولين مخالفين لما نسبه إليهم [٢].

٣ - نسب إلى ابن مالك القول بأن العامل فى مثل قولك: زيد أبوك عطوفا، معنى الجملة، كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطفا، وهذا خلاف ما فى شرح التسهيل، حيث ذهب ابن مالك إلى أن العامل مقدر بعد الخبر وتقديره: أحقه، أو اعرفه، إن كان المخبر عنه غير (أنا) وإن كان (أنا) فالتقدير: أحق، أو اعرف، أو اعرفنى [٣].

٤ - نسب إلى المبرد والكسائى القول بجواز العطف على محل اسم (إن) المكسورة، قبل مضى الخبر إذا كان مبنيا، وهذا خلاف المشهور فى كتب النحو، لأن مذهب الكسائى الجواز مطلقا، والقول بذلك هو قول الفراء لا المبرد [٤].

وبعد، فهذه بعض الهنات التى بدت لى، وهذه الهنات تتلاشى تجاه المحاسن التى اشتمل عليها الشرح، فهى لا تقلل أبدا من مكانة الشارح، ولا من قيمة الشرح، فلم يسلم عالم من هفوة، وجلّ من لا يخطئ، وكفى المرءُ نبلا أن تُعدّ معايبُه.

---

(١) انظُرْ: قسم التحقيق والإحالة (٩) من نفس الصفحة، وانظُرْ: المقتضب ٩٢/٢.
(٢) انظُرْ: قسم التحقيق.
(٣) انظُرْ: قسم التحقيق، وانظُرْ: الإحالة رقم(١) من نفس الصفحة، وشرح التسهيل ٣٥٨/٢.
(٤) انظُرْ: قسم التحقيق.